47

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض في مؤتمر صحفي بمقر مجلس الوزراء تطورات العمل بقائمة الـ ١٠٠ إجراء لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

أغسطس ٢٠٢٢

العدد السابع والأربعون

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

بحضور دولة رئيس الوزراء: مصر تستضيف فعاليات الاجتماع الثاني للجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية مع الإمارات والأردن...وإعلان انضمام مملكة البحرين

إقرار ١٢ مشروعاً مؤهلا للتنفيذ في المرحلة الأولي باستثمارات ٣,٤ مليار دولار

استمرار إعفاء الصادرات المصرية للسوق الكينى من الرسوم الجمركية لمدة عام

الإعلان عن خطة قبول دفعة بمراكز التدريب المهني بمصلحة الكفاية الإنتاجية

مصر تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الأفريقية للتقييس ARSO للفترة من ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٥

في بيان مشترك صادر عن صندوق النقد الدولي: المنظمات الدولية تدعو لتحرك عاجل بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمي

اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بوزارة التجارة والصناعة تعقد اجتماعها الثاني بمقر الرقابة على الصادرات والواردات

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض في مؤتمر صحفي بمقر مجلس الوزراء تطورات العمل بقائمة الـ ١٠٠ إجراء لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي

مصر تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الأفريقية للتقييس ARSO للفترة من ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٥

باب مجتمع الموظفين ٤٠

الانتقال الكامل للوزارات والموظفين للعاصمة الإدارية الجديدة نهاية ٢٠٢٢

صناعة فى سطور ٤٢

صناعة الدهانات والبويات... جهود حكومية لتنميتها وآفاق تنموية لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية

ملفات وتقارير ٢٦

بحضور دولة رئيس الوزراء مصر تستضيف فعاليات الاجتماع الثاني للجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية مع الإمارات والأردن...وإعلان انضمام مملكة البحرين

باب حول العالم ٣٦

في بيان مشترك صادر عن صندوق النقد الدولي: المنظمات الدولية تدعو لتحرك عاجل بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمي

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والايميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد

MTI_Egypt

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

في مؤتمر صحفي لوزيرة التجـــــــــارة والصناعة بمقر مجلس الوزراء

نيفين جامع: الانتهاء من إعداد قائمة بـ ١٠٠ إجـــــــــراء لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي...

تم الانتهاء من ٨١ إجراء وجاري تنفيذ ١٩ إجراء

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لخلق بيئة محفزة للاستثمار في القطاع الصناعي خاصة في ظل الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة المصرية الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية والتي تمثل أحد أهم الركائز لتحقيق مستهدفات خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة

وقالت أن الوزارة اتخذت عدداً من الإجراءات وذلك تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية وتكليفات دولة رئيس مجلس الوزراء لتسهيل منظومة الإجراءات المتعلقة بالأنشطة الصناعية وخلق مناخ جاذب أمام المستثمر الصناعي الأمر الذي يسهم في جذب استثمارات محلية واجنبية جديدة في القطاع الصناعي.

جاء ذلك في سياق تصريحات وزيرة التجارة والصناعة خلال المؤتمر الصحفي الذي نظمه المركز الإعلامي لمجلس الوزراء عقب الاجتماع الأسبوعي للمجلس والذي استعرضت خلاله عدد من الموضوعات والملفات المتعلقة بجهود الوزارة لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي.

وفي هذا الإطار أشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى انه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تضم ١٨ وزارة وجهة مختلفة برئاسة وزارة التجارة والصناعة وعضوية وزارات المالية والتخطيط وقطاع الأعمال العام، بالإضافة إلى البنك المركزي ولجنة الصناعة بمجلس النواب وممثلين عن اتحاد الصناعات ومنظمات الأعمال بهدف تحديد الإجراءات المحفزة للقطاع الصناعي.

وأوضحت جامع أنه تم إعداد قائمة بـ١٠٠ إجراء لتحفيز الصناعة المصرية وجذب المستثمرين للاستثمار في القطاعات الصناعية المختلفة شملت ٤٧ إجراء قصير الأجل و٣٥ إجراء متوسط الأجل و١٨ إجراء طويل الأجل، لافتة إلى أنه تم تنفيذ ٨١ إجراء من إجمالي الـ١٠٠ إجراء المقترحة وجاري العمل على الانتهاء من الـ١٩ إجراء المتبقية، كونها إجراءات ذات طابع تشريعي، ومشروعات كبيرة ومنها الإسراع في عملية ميكنة صندوق تنمية الصادرات، وزيادة نسبة المكون المحلي واقتراح حزم تشجيعية للصناعات المغذية، بالإضافة إلى صياغة خطة لتطوير المدارس الفنية وزيادة أعدادها، وتحويلها للتخصصات ذات الأولوية وخطط التنمية الصناعية.

وقالت الوزيرة إن الإجراءات تركزت في الموضوعات الخاصة بالضرائب والجمارك والتراخيص والأراضي والنقل اللوجيستيات والتشريعات والقوانين فضلا عن إجراءات خاصة بالتدريب والتأهيل.

ولفتت جامع إلى أن أبرز الإجراءات المنفذة تضمنت إنهاء إجراءات البت في طلبات تخصيص الأراضي الصناعية، وإدراج المجمعات الصناعية على الخريطة الاستثمارية، وكذا مد مبادرة السداد الفوري لمستحقات المصدرين، واستصدار قرار رئيس الجمهورية بإعفاء مستلزمات الانتاج من الاعتمادات المستندية، إلى جانب حصر ١٢١ منطقة صناعية بعدد ١٨ محافظة وربطها بالخريطة الاستثمارية، وإصدار دليل إجراءات مفصل للتراخيص الصناعية يتضمن كافة خدمات هيئة التنمية الصناعية والمستندات المطلوبة والتكلفة المعيارية والزمن المحدد لإنهاء كل خدمة، وإدراج صناعة السيارات والصناعات الإلكترونية ومنتجاتها والصناعات المغذية للأجهزة الكهربائية والمنزلية ببرنامج رد الأعباء التصديرية.

وأضافت أن أهم الإجراءات شملت أيضاً أنشاء وحدة لبحث شكاوى المستثمرين بمجلس الوزراء برئاسة مساعد رئيس مجلس الوزراء، وتفعيل قراري مجلس الوزراء بشأن التيسيرات المتعلقة بتخصيص الأراضي واستخراج رخص التشغيل وكذا توحيد جهة التعامل مع المستثمرين، فضلا عن تفعيل إعفاء المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في القطاع غير الرسمي من كافة الضرائب السابقة وإيقاف أي قضايا في حالة تقدمها لتوفيق أوضاعها، وتفعيل المعاملة الضريبية بنظام الضريبة المبسطة (الضريبة القطعية) للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وميكنة جميع الإجراءات الخاصة بالموانئ البحرية إلكترونيا وربطها بجميع الجهات المتعاملة مع الميناء، وتفعيل نظام المشحونات المسبق ACI بالموانئ البحرية عبر منظومة المنصة القومية الموحدة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء فروع للبنوك بالمحافظات والمناطق النائية والدوائر الجمركية بالموانئ، إصدار تيسيرات جديدة لتشجيع الشباب على الاستفادة من منظومة المجمعات الصناعية الجديدة.

وفي هذا السياق أعلنت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة انتهاء الوزارة من إعداد منظومة إجراءات جديدة لتيسير إصدار التراخيص للمنشآت الصناعية وفقاً لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧، مشيرةً الى انه بموجب هذه الاجراءات ستتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية نيابة عن المستثمر التنسيق مع الجهات المعنية لإصدار كافة الموافقات والتصاريح اللازمة لإصدار رخصة التشغيل بالاخطار خلال ٧ أيام عمل، ورخصة التشغيل المسبق خلال ٢٠ يوم عمل من تاريخ تقديم الطلب مستوفي كل الأوراق والمستندات.

وأوضحت جامع أنه تم تشكيل لجنة لوضع اشتراطات منح تراخيص المنشآت الصناعية وتضم أعضاء من هيئة التنمية الصناعية واتحاد الصناعات وخبراء متخصصين في مجالات الدفاع المدني والبيئة والأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية، كما تم إصدار قرار وزاري بتنظيم شروط وقواعد وإجراءات الترخيص لمكاتب الاعتماد بهدف تفعيل قانون التراخيص الصناعية من خلال الاستعانة بمكاتب الاعتماد في فحص المنشآت نيابة عن الهيئة للتيسير على المستثمرين.

وفيما يتعلق بالموافقات البيئية والحماية المدنية أشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى أنه تم التنسيق مع وزارة البيئة لايفاد ممثلين عن ادارة تقييم الاثر البيئي بجهاز شئون البيئة للتواجد بمقر هيئة التنمية الصناعية بصفة دورية كل اسبوع لمراجعة الدراسات البيئية للانشطة الصناعية عالية المخاطر واستيفاوها من المستثمر خلال ١٥ يوم عمل، مع التزام جهاز شئون البيئة باصدار الموافقة البيئية خلال يومي عمل من تاريخ استلام الدراسة والاستيفاءات المطلوبة.

وأشارت جامع الى انه سيتم الاستعانة ايضاً بضباط من الحماية المدنية للتواجد بمقر هيئة التنمية الصناعية اسبوعيا لمراجعة تقارير الوقاية ضد اخطار الحريق واصدار الموافقات المبدئية على هذه التقارير، لافتة الى انه تم تحديد الاشتراطات غير الجوهرية ليتسنى للهيئة اصدار رخص تشغيل مسبق مؤقتة لمدة عام وقابلة للتجديد بحد اقصى ثلاث سنوات لحين الانتهاء من تنفيذ اعمال الحماية المدنية وذلك تنفيذا للمادة ١١ من قانون التراخيص الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ وحول الاجراءات المتخذة لتخصيص الأراضي الصناعية اشارت وزيرة التجارة والصناعة الى انه تنفيذا لتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء فانه سيتم تخصيص الاراضي بأسعار الترفيق فقط لنظام التمليك مع اتاحة التخصيص ايضا بنظام حق الانتفاع للتيسير على المستثمرين ، لافتة فى هذا الاطار الى اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٠ لسنة ٢٠٢١ والتى تتولى وحدها مسئولية تخصيص الاراضي الصناعية فى كافة انحاء الجمهورية ، حيث تم توحيد أولوية التخصيص طبقا لطلبات التوسع للمشروعات القائمة التى تثبت الجدية والمشروعات التى تسهم في سد الفجوة الاستيرادية بالإضافة الى المشروعات التى تسهم في زيادة سلاسل القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي، فضلا عن مشروعات ذات علامة تجارية عالمية وكذا المشروعات التى تستهدف التصدير للخارج.

واضافت انه تم انشاء وحدة مختصة من كافة الادارات المعنية لاستقبال طلبات المستثمرين بهيئة التنمية الصناعية تتولى تلقي الطلبات وإجراء المقابلات الشخصية مع المستثمرين وتقديم الدعم الفني بالإضافة الى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وعرض الطلبات على اللجنة الفنية المشتركة مع كافة جهات الولاية وعرض نتائج اللجنة الفنية على اللجنة العليا للتوصية بالموافقة على التخصيص على ان تلتزم الوحدة بالانتهاء من دراسة كافة الطلبات المقدمة خلال ١٥ يوم ، مشيرة أنه تم تشكيل ثلاث لجان فرعية من مختلف جهات الولاية، تختص بتوحيد إجراءات تخصيص الأراضي، و التسعير ، والبت في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية بشأن الطلبات المقدمة وذلك تمهيداً لعرضها على أعضاء اللجنة الرئيسية.

وأشارت الوزيرة إلى أن اللجنة المُشكلة بالقرار رقم ٢١٠٠ لسنة ٢٠٢١، قامت بالموافقة على إتاحة وتخصيص الأراضي الصناعية للمشروعاتٍ الراغبة في الاستثمار الصناعي لعدد ٨٧ مشروعاً، تشمل توسعات، وتخصيص جديد، بإجمالي مساحة ٨١٠٩٨٢ م٢ ، وذلك بمدن العاشر من رمضان والمنيا وبدر وبرج العرب الجديدة وبني سويف وبورسعيد وقنا والسادات والعبور والقطامية وسوهاج بالاضافة الى شمال خليج السويس .

كما استعرضت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة خطة الوزارة لإنشاء ١٣ مجمع صناعي بـ ١٢ محافظة بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي ١٠ مليار جنيه وتضم ٤٤١٣ وحدة صناعية، حيث أشارت إلى قيام الوزارة خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٠ بطرح عدد ٧ مجمعات، بإجمالي عدد وحدات بلغ ١٧٥١ وحدة بمحافظات الإسكندرية والبحر الأحمر والغربية وبني سويف والمنيا وسوهاج والأقصر وذلك بمساحات تتراوح ما بين ٤٨ متر الى ٧٩٢ متر وفقاً لنوع الأنشطة المستهدفة.

وأوضحت الوزيرة أن هذه المجمعات تتضمن مجمع مرغم ٢ بالإسكندرية بإجمالي عدد وحدات ٢٠٤ وحدة مخصصة للصناعات البلاستيكية، ومجمع الغردقة بالبحر الأحمر بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢١٨ وحدة تستهدف أنشطة الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيماوية، ومواد البناء الديكورية، بالإضافة إلى المجمع الصناعي بالمطاهرة بالمنيا بإجمالي عدد وحدات بلغ ٦٨ وحدة في مجالات الصناعات الغذائية، والهندسية والكيماوية.

وأشارت جامع ان المجمعات تشمل ايضا المجمع الصناعي ببياض العرب ببني سويف بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢٦٦ وحدة تستهدف الصناعات الهندسية والغذائية والكيماوية، والمجمع الصناعي باليغدادي بالأقصر بإجمالي عدد وحدات بلغ ٢٠٦ وحدة تستهدف الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية ومواد البناء، بالإضافة الى المجمع الصناعي بالمحلة الكبرى بالغربية بإجمالي عدد وحدات بلغ ٦١١ وحدة تستهدف صناعات المفروشات والملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية والهندسية، فضلا عن المجمع الصناعي بغرب جرجا بسوهاج بإجمالي وحدات بلغ ١٧٨ وحدة ، تستهدف الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية.

ونوهيت وزيرة التجارة والصناعة الى أنه يجري حاليا الانتهاء من إنشاء عدد ٦ مجمعات صناعية بمحافظات أسيوط وأسوان والبحيرة وقنا والفيوم بإجمالي عدد وحدات يبلغ نحو ٢٥٥٦ وحدة صناعية وتستهدف الصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية والطباعة والتغليف والأثاث والادوية والجلود والملابس الجاهزة، لافتة إلى أنه سيتم طرح ٣ مجمعات بمحافظات قنا وأسيوط وأسوان أمام المستثمرين عقب عيد الأضحى المبارك و طرح الـ٣ مجمعات المتبقية بمحافظتى الفيوم والبحيرة قبل نهاية العام الجارى .

وحول التيسيرات التي اتاحتها الوزارة لتشجيع الشباب على الاستفادة من هذه المجمعات لفتت جامع الى ان الوزارة قامت بتقديم العديد من المزايا والحوافز غير المسبوقة، تضمنت تبسيط الشروط والمستندات المطلوبة للحصول على الوحدات بالمجمعات الصناعية حيث تم تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٥٠٠ جنيه بالاضافة الى ضريبة القيمة المضافة سابقا الى ٥٠٠ جنيه فقط ،كما تم الغاء التكاليف المعيارية نظير دراسة الطلب البالغة ٢٥٠٠ جنيه بالاضافة الى ضريبة القيمة المضافة، كما تم تخفيض مبلغ جدية الحجز من ٥٠ الف جنيه الى ١٠ الاف جنيه ، وتم ايضا اعفاء المستثمرين من سداد مقابل تقديم العروض البالغ الف جنيه وكذا الغاء رسوم تقديم التظلم في حالة رفض الطلبات والبالغة ١٠ الاف جنيه مضافا اليها الضريبة بالاضافة الى تبسيط المستندات الادارية المقدمة مع طلب التخصيص، مشيرة الى انه تم ايضا توسيع قاعدة البنوك الممولة لتصل الى ٨ بنوك بالاضافة الى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورفع سقف التمويل ليصل الى ١٠٠ ٪ من قيمة الوحدة ، كما تضمنت الاجراءات تقديم دراسة جدوى مبسطة ومنح مهلة مدتها ٦ اشهر مع امكانية زيادتها الى ٩ إشهر لدفع القيمة الايجارية والتى تم تخفيضها مؤخرا الى ١٥،٥ الى ٢٧ جنيه للمتر بدلا من ٢٠-٣١ جنيه للمتر مع مد فترة الايجار للوحدات لتصل الى ١٠ سنوات بدلا من ٥ سنوات، كما تم ايضا اتاحة فرصة للحصول على اكثر من وحدة بحد اقصى ٨ وحدات.

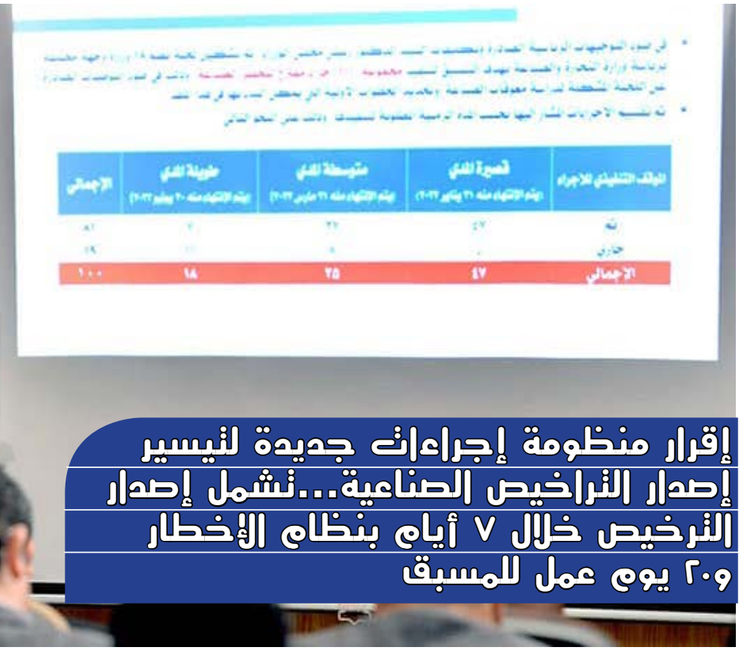

الوقف التنفيذي للإجراء	قصيرة المدى (حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢)	متوسطة المدى (حتى ٣١ مارس ٢٠٢٣)	طويلة المدى (حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣)	الإجمالي
تم	٤٧	٢٥	١٨	١٠٠
جاري	-	-	-	-
الإجمالي	٤٧	٢٥	١٨	١٠٠

إقرار منظومة إجراءات جديدة لتيسير إصدار التراخيص الصناعية...تشمل إصدار الترخيص خلال ٧ أيام بنظام الإخطار و٢٠ يوم عمل للمسبق

وزيرة التجارة والصناعة ونظيرتها الصربية تبحثان سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين

في إطـار زيارتها لدولة صربيا ضمن الوفد المرافق لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسـي رئيـس الجمهوريـة التقـت السـيدة/ نيفيـن جامـع وزيـرة التجـارة والصناعة السـيدة/ تاتيانـا ماتيتـش وزيـرة التجارة والسـياحة والاتصـالات الصربيـة حيث تنـاول اللقاء تبـادل وجهـات النظـر بشـأن سـبل تعزيز التعـاون المشـترك لمواجهـة التداعيـات الاقتصاديـة العالميـة الحاليـة الناجمـة عن الأزمة الروسية الأوكرانية وجائحة فيروس كورونا، كما تناول اللقاء سبل تنمية وتطوير العلاقـات الاقتصادية المشـتركة بين البلدين فـي مجـالات الصناعة والتجارة والسـياحة خلال المرحلـة المقبلة، حضر اللقاء الوزير مفـوض تجـاري يحيـى الواثق بـالله رئيس جهاز التمثيل التجاري والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزيرة للاستصال المؤسسي .

وقالـت الوزيـرة أن هنـاك فرصـا كبيـرة لتعزيز التعاون المشـترك بين البلدين لاسيما فـي مجـالات تنميـة وتطوير المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة والتدريب الصناعي وإنشـاء المناطـق اللوجيسـتية بالاضافـة إلـى جـذب المزيد من السـائحين مـن دولة صربيـا إلـى مصـر وتوفيـر برامـج للسـياحة العلاجيـة، لافتـة إلـى إمكانية التعـاون بين القطـاع الخاص فـى البلدين فى مجـالات صناعـة السـيارات والزراعة والمسـتلزمات الطبية والاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومات .

ولفتت جامع إلـى ان اللقاء اكد اهميـة زيـادة معـدلات التجارة البينيـة وتسـهيل حركـة التبادل التجـارى بيـن البلديـن، فضـلا عن تفعيـل دور مجلس الاعمال الصربي المشـترك وبما يسـهم في الاسـتفادة من كافة المقومات والفـرص الاسـتثمارية والتجاريـة بالبلدين وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الاقتصادين المصري والصربي على حد سواء.

ونوهت الوزيرة ان معدلات التبادل التجاري بيـن مصر وصربيا بلغـت عام ٢٠٢١ نحو ٧٩,٧ مليـون دولار منهـا ٤٢,٤ مليـون دولار صـادرات مصريـة و٣٧,٤ مليـون دولار واردات، مشـيرة الـى ان اهـم بنـود التبادل التجاري بين البلدين تشمل الفوسفات والخضـروات والفاكهة واللدائن والاسـمدة والتبغ والآلات والاجهزة الكهربائية.

واشـارت جامع الـى امكانية الاسـتفادة من السـوق الصربـي كمحورلنفـاذ الصادرات المصرية لاسـواق دول شرق وجنوب قارة اوروبـا، لافتـة الى ان هنـاك فرصة كبيرة لزيادة الصـادرات المصريـة لدولة صربيا خاصة فيمـا يتعلق بمنتجات البتروكيماويات والمسـتحضرات الطبيـة والملـح والبولـي ايثيلين ومواد البناء والسلع الهندسية.

واوضحـت وزيرة التجـارة والصناعة ان دولـة صربيا تشـارك في السـوق المصري في مشروعات يبلغ رأسمالها ٤٧ مليـون دولار وذلك فـي قطاعات الصناعـة والخدمـات والانشـاءات والسـياحة والاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومات والزراعة.

هـذا ووجهـت جامع الدعـوة لنظيرتها الصربيـة لزيـارة مصر خـلال انعقاد معـرض تراثنـا ، وتخصيـص جنـاح لدولة صربيا بالمعرض.

ومن جانبها اكدت السيدة/ تاتيانا ماتيتش وزيرة التجارة والسـياحة والاتصالات الصربيـة حـرص بلادها علـى تعزيز اطر التعـاون الاقتصـادي المشـترك مـع مصر باعتبارها احدى اهم الدول الرئيسـية بمنطقة الشرق الاوسط ومحور تجاري هام لاسواق دول القـارة الافريقيـة، مشـيرة الـى اهمية البناء على العلاقات السياسـية المتميزة التي تربـط البلدين وكذا الاسـتفادة من المقومات والامكانـات الاقتصاديـة الكبيـرة لمصـر وصربيـا وترجمتهـا لمشـروعات تعـاون ملموسة تصب في مصلحة شعبي البلدين.

وتؤكد خلال مشاركتها بفعاليات منتدى الأعمال المصري الصربي

نيفين جامع: مصر خَطَت خطوات كبيرة لتطوير الصناعة الوطنية وزيادة معدلات التصدير

أكـدت السـيدة/ نيفين جامع وزيـرة التجارة والصناعـة أن مصر خَطـت خطوات كبيرة لتطويـر الصناعة الوطنيـة وزيادة معدلات التصديـر في إطـار بيئة اسـتثمارية مُحَفزة ومعاييـر متقدمـة للجودة الشـاملة وفي ظل إرادة سياسـية جـادة ووفقـا لرؤيـة تنموية تركـز على تعظيم دور القطـاع الخاص في شـتى مجالات التنمية، مشيرةً إلى أن منتدى الأعمـال المصـري الصربي يمثـل فرصة حقيقية لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري ووضع أسس جادة للشـراكة والتعاون البناء بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

جـاء ذلـك في سـياق كلمة الوزيـرة خلال مشاركتها بفعاليات منتدى الأعمال المصري الصربـي والذي افتتحه فخامـة الرئيس عبد الفتاح السيسـي والرئيس الصربي ألكسـندر فوتشيـتش وحضره عدد كبيـر من ممثلي مجتمع الأعمال بالبلدين.

وقالـت الوزيـرة ان افتتـاح فخامـة الرئيس عبد الفتاح السيسـي وفخامة الرئيس ألكسندر فوتشيـتش لفعاليات المنتـدى يعكس الدعم السياسـي الكامـل للقطاع الخاص كشـريك رئيسي للتنمية وتفعيل دوره في تنمية وتطوير معـدلات التبـادل التجـاري والاسـتثمارات المشـتركة بين مصر وصربيا، مشـيرةً الى ان مشـاركة كبـرى الشـركات المصريـة والصربيـة بالمنتـدى تؤكـد تكاتـف القطاع الخـاص مع حكومتى البلديـن لثقل العلاقات الاقتصادية المشـتركة تماشـيا مع العلاقات السياسية المتميزة التى تربط الدولتين.

وأضافـت جامع ان مصر تفتـح أبوابها أمام الاسـتثمارات الاجنبية الجادة، في العديد من القطاعات المسـتحدثة والمشروعات الكبرى والتي تشـمل مشـروع المنطقـة الاقتصادية لمحور قناة السـويس، ومـا يتكامل معه من مناطـق صناعيـة ولوجيسـتية، ومشـروع اسـتصلاح المليـون ونصـف فـدان، ومـا يتطلبـه من تصنيع لمعدات زراعية عملاقة، والعشرات من مدن الجيل الرابع، والمناطق الصناعية الحديثة، بالإضافة الى مشروعات البنيـة التحتية في مجـالات الكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي، والطرق والسكك الحديدية، والموانئ والمطارات.

وأوضحـت الوزيـرة ان الحكومة المصرية تسـابق الزمـن لخلـق مناخ متميـز وجاذب للاسـتثمار، انطلاقـا مـن ثـورة تشـريعية وإجرائية، متضمنـة حزمة من الإصلاحات الهيكليـة والاقتصاديـة وعـدد مـن الحوافز الفعالة والمرنة، وتفعيل دور القطاع الخاص في إطار شـراكته مع الحكومة لخلق فرص اسـتثمارية واعدة، مشيرةً الى ان مصر تعد أكبر سـوق فـي أفريقيـا والوطـن العربي، بأكثر من ١٠٠ مليون مستهلك بمتوسط دخل متنامي للفـرد، بالإضافة الموقـع الجغرافي المتميز كمعبر للتجارة العالمية.

وأشـارت جامع الى ان مصر ستظل مركزاً للتصنيـع من أجل التصديـر إلى أكثر من ٣ مليار مسـتهلك وذلك بالاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر وعدد كبير من الـدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسـية الإقليميـة والعالميـة والتـي تشـمل الاتحاد الأوروبي والإفتا والكوميسا ومنطقة التجارة العربية، والميركسور والولايات المتحدة من خلال الكويز وتركيـا، والمملكة المتحدة من خـلال الاتفاقيات الثنائية، لافتـة الى ان هذه الاتفاقيات توفر تسهيلات إجرائية وجمركية، واسـتراتيجية للنفاذ لتلك الأسـواق من خلال ربـط المناطـق الصناعية الحديثـة بالموانئ العالميـة، وإنشـاء مناطـق حـرة ومراكـز لوجسـتية متطـورة تتكامل مع طـرق قارية عابرة تشمل الإسكندرية - كيب تاون، وسفاجا - داكار، وبورسعيد – داكار وبما يتكامل مع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي أطلقها فخامة السـيد الرئيس عبد الفتاح السيسي أثناء رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي.

ولفتت الوزيرة الى أنه جاري دراسة امكانية عقد اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر وصربيا، وكـذا تفعيل التعاون بيـن الجمارك والحجر الزراعـي والصحي فـي البلديـن، وتعجيل تسجيل الأدوية، ووضع آلية للفحص المسبق للصادرات بين البلدين، بالاضافة الى وضع آلية لتسهيل تدفق مستلزمات الإنتاج لمواجهة تعطل سلاسـل الإمداد العالمية، مشـيرةً الى اهمية تفعيـل دور مجلس الأعمال المصري الصربي المشترك كآلية هامة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين في كافة المجالات.

تحت رعاية وزيرة التجارة والصناعة
هيئة المواصفات والجودة تستضيف الاجتماع الرابع للجنة المصرية السعودية المشتركة في مجال المواصفات والمقاييس

د. خالد صوفي: الاتفاق على تعزيز التعاون المشترك في مجال المواصفات والمقاييس وتبادل الخبرات الفنية والتدريبية لتيسير حركة التبادل التجاري بين مصر والمملكة

استضافت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الاجتماع الرابع للجنة المصرية السعودية المشتركة في مجال المواصفات والمقاييس والتي عقدت بمقر الهيئة بالقاهرة وذلك تحت رعاية السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، وقد ترأس الجانب المصري الدكتور/ خالد حسن صوفي رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وترأس الجانب السعودي الدكتور/ سعد بن عثمان القصبي محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

وقد شارك في اعمال اللجنة اللواء عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وممثلين عن قطاع الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة والصناعة الى جانب كل من المهندس/ سعود بن راشد العسكر نائب المحافظ لشؤون المطابقة والعمليات والسيد/ عمر بن محمد الخلف مدير عام إدارة التعاون الدولي والسيد/ محمد بن أحمد الشهراني مدير مكتب المحافظ.

وقال الدكتور خالد صوفي ان زيارة الوفد السعودي للقاهرة تأتي في إطار تعزيز أواصر الصداقة والأخوة بين البلدين الشقيقين وتأكيد دعم التعاون الفني المشترك والذي يأتي في إطار تفعيل برنامج التعاون بين الهيئتين لتذليل كافة العوائق الفنية التي تعترض التبادل التجارى بين البلدين، مشيراً في هذا الإطار الى ان انعقاد اعمال اللجنة المشتركة في مجال المواصفات والمقاييس تأتي تنفيذاً لمخرجات اللجنة التجارية المصرية السعودية المشتركة والتي عقدت بالرياض خلال شهر مارس الماضي وترأسها وزيرا التجارة والصناعة بالبلدين.

وأشار رئيس هيئة المواصفات والجودة الى انه تم التأكيد خلال اجتماعات اللجنة على اهمية وجود السلع والمواصفات السعودية بالأسواق المصرية وكذلك الحال بالنسبة للسلع والمواصفات المصرية فى السوق السعودى، معرباً عن تطلعه إلى تعزيز ودعم التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين ليس فى مجال المواصفات والجودة فقط ولكن فى كافة المجالات.

ولفت صوفي الى ان اللجنة قد انتهت الى عدد من القرارات شملت:

- الاتفاق على تفويض الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لمنح علامة الجودة السعودية للمنتجات المصرية المصدرة الى السوق السعودي لصناعات الاسمنت والسيراميك وحديد التسليح.

- موافقة الجانب السعودي علي قبول الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات كجهة تقييم مطابقة في مجالات الورق والمنظفات والبطاريات الكهربائية و ملامسات الغذاء وأجهزة الجهد المنخفض

- الإتفاق علي عقد ورش عمل تدريبية نصف سنوية للهيئتين المصريتين (المواصفات والجودة والرقابة علي الصادرات والواردات) للتدريب علي إستخدام تطبيقات منصة سابر وكذلك علي اللوائح الفنية السعودية المطلوب التسجيل بها كجهات تقويم مطابقة وذلك في سبيل تذليل أي عقبات أو صعوبات قد تواجه الهيئات المصرية .

- تم توقيع التفويض الجزئى (sub–contractor) بين الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة في مجال البلاستيك القابل للتحلل.

- الاتفاق على تعزيز التعاون فى مجال التدريب ونقل الخبرات الفنية فى القطاعات المختلفة التى تقدم فيها الهيئة المصرية البرامج التدريبية إما بإيفاد متدربين سعوديين للهيئة المصرية أو تنفيذ التدريب بالمملكة السعودية من خلال الخبراء المصريين المختصيين بالهيئة.

- تنسيق زيارة للمختصين بالهيئة السعودية فى موضوع المختبرات لزيارة المختبرات بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة حتى يتسنى الوقوف على البرامج المطلوب التعاون بشأنها سواء فى مجال المقارنات البينية المعملية أو التدريب.

- وضع خطة عمل للتعاون بين الجانبين وتم تحديد نقاط الاتصال بشأن تنفيذ البرامج التدريبية وتحديدا فى المختبرات بين الهيئتين.

- الاتفاق على تعزيز التعاون بين الهيئتين فى ملف تمكين المرأة وتعزيز دورها فى مجالات البنية التحتية الوطنية للجودة.

ومن جانبه أكد الدكتور سعد بن عثمان القصبى محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة على أن العلاقة بين الشعبين المصري والسعودي علاقة أصيلة وعلاقة تؤامة في جميع المجالات في ظل العلاقات العميقة والوثيقة التى تربط البلدين.

وأشار إلى أهمية هذه الزيارة في مناقشة الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين مؤكداً على أنه يجب أن ننتقل بهذه الاتفاقيات إلى التفعيل والتنفيذ حيث أن الهدف من هذه الزيارة هو الارتقاء بالسلع والمواصفات التي تحرص على سلامة الشعبين الشقيقين حيث أن سلامة المستهلك هى من أولويات العمل فى مجال المواصفات والجودة مع الأخذ فى الاعتبار دعم التنمية الاقتصادية.

وأكد أن مصر بلد العلم والخبرة وأن الهيئة السعودية قد استفادت من الخبرات الموجودة بالهيئة المصرية على مدار السنوات الماضية من خلال العلاقات الوثيقة التى تربط البلدين.

وأكد على دعم المملكة العربية السعودية الكامل ومواصلة الجهود لموقف مصر للحصول على المقعد الشاغر بالمجموعة الثالثة بمجلس إدارة منظمة الأيزو خلال الانتخابات التى ستجرى على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأيزو فى سبتمبر المقبل.

بإجمالي ١٦ ألف طالب وطالبة
وزيرة التجارة والصناعة توافق على خطة قبول دفعة جديدة للعام التدريبي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بمراكز التدريب المهني بمصلحة الكفاية الإنتاجية

PVTD
مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى
productivity and Vocational Training Department

وافقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على خطة قبول دفعة جديدة للعام التدريبي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بمراكز التدريب المهني بمصلحة الكفاية الإنتاجية التابعة للوزارة وذلك للطلاب الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة والأزهرية للحصول على دبلوم التلمذة الصناعية المعادل لشهادة دبلوم المدارس الفنية الصناعية، ويبلغ عدد الطلاب المقرر قبولهم العام الحالي ١٦ ألف طالب وطالبة لحين الوصول للطاقة الاستيعابية لكل مركز.

وقال اللواء/ خالد أبو مندور رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني إن قبول الدفعة الجديدة يأتي في إطار الدور المنوط بالمصلحة للارتقاء بمنظومة التدريب الفني والمهني لمستويات متميزة وبما يسهم في إحداث توازن بين مخرجات التعليم واحتياجات الصناعة الوطنية من العمالة المؤهلة، مشيرا الى ان المصلحة تستهدف تخريج نوعية متميزة من العمالة الماهرة التي تحمل على عاتقها تطوير الصناعة المصرية وتمكينها من المنافسة بالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وذلك باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر.

وأوضح أبو مندور أن خطة العام الحالي تتضمن استمارة التقديم اليكترونيا فقط من خلال روابط تسجيل للطلبة المتقدمين والتى تم نشرها من بداية التقديم على الصفحة الرسمية للمصلحة بموقع التواصل الاجتماعى بنموذج استمارة تقديم لطلب الالتحاق بمراكز التدريب مجانا على الموقع الاليكتروني http://pvtd.gov.eg/ اعتباراً من يوم ١٧ يوليو الماضي، مشيرا إلى أنه تم وضع الحد الادنى لدرجات القبول في كل مركز على حدة، وذلك تماشياً مع مدى الإقبال والكثافة السكانية، مع الحفاظ على نسبة قبول الفتيات في المهن التدريبية المناسبة لهم، كما سيشمل مكتب القبول خلال العام الجاري مركزى سيارات محرم بك وكفر الزيات.

وأشار إلى أن مراكز التدريب التابعة للمصلحة تضم مهن الحاسب الآلي وسيارات المراكز الكورية والتبريد والتكييف واللحام والحدادة والخراطة وماكينات الورش والالواح المعدنية والعدد والضبعات وبرادة المواسير وسباكة المعادن والالومينتال والكريتال والميكانيكا والطباعة والغزل والنسيج ومهن السيارات والطباعة والملابس الجاهزة ونجارة الأثاث، و CNC، وPLC ومهن أخرى، لافتاً إلى أن المصلحة تعمل على التطوير المستمر للمراكز والمهن الفنية بها حيث تم خلال العام الجاري وادخال مهارات «تحويل السيارات من بنزين إلى غاز» إلى البرامج التدريبية لتخصص صيانة السيارات، وتطوير ١٧ مهنة في مجموعات مهنية تشمل المعدنية والميكانيكية، والكهربية والإلكترونية، والطباعة، إلى جانب استحداث تخصص الطاقة الكهروضوئية بنظام الجدارات وتطبيقه فى مراكز المظلات وأسيوط والأميرية التجريبي وتم تخريج أول دفعة من الطلبة العام الماضى.

وأضاف رئيس المصلحة أنه بناءً على احتياجات سوق العمل فقد تم استحداث عدة تخصصات تتضمن فني صيانة وإصلاح الأجهزة الطبية، وفنى البترول والبتروكيماويات، وفنى صيانة الهواتف المحمولة، وفنى الملاحة والنقل البحرى، وبرمجة الحاسب، وتصميم الجرافيك وبرمجة مواقع الانترنت، والبرمجة والتطبيقات الصناعية، وفنى بصريات، وتصنيع منتجات الالبان، بالاضافة الى بعض المهن اليدوية التى تم استحداثها بمركز الاسمرات وتضم مهنة تشكيل الزجاج والتطريز اليدوى وطباعة السلك السكرين والتغليف وتشكيل المعادن وتصنيع الحلى)، لافتا إلى أنه يجرى استحداث عدة تخصصات منها الذكاء الإصطناعي، وفنى السينما والتليفزيون، وتطوير مهنة فنى الكيمياء والتحاليل.

ونوه إلى أن المصلحة قامت بالتعاون مع القطاع الخاص بتطوير عدد من المراكز التدريبية عن طريق الشراكة مع شركة ABB لتطوير مهن التحكم الآلي بمراكز التدريب المهني بكل من مناطق الحوامدية وشبرا الخيمة ودار السلام والعاشر والإسكندرية، بالإضافة إلى الشراكة والتعاون مع مؤسسة ام حبيبة للتدريب على مهنة الطاقة الجديدة والمتجددة بمركزي أسوان وكوم أمبو، فضلا عن توقيع برتوكول تعاون مع قطاع التدريب بوزارة الانتاج الحربى يهدف تدريب طلاب مدرسة حلوان الثانوية للتكنولوجيا التطبيقية بمركز صيانة السيارات الكورية بإمبابة على نظام الجدارات وللاستفادة من التجهيزات والمعدات والماكينات وألاجهزة والمساعدات التعليمية والتدريبية.

وتتضمن شروط الالتحاق بمراكز التدريب المهني ما يلي:

- الحصول على شهادة الإعدادية العامة أو الأزهرية خلال العام الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ والسابق ٢٠٢٠/٢٠٢١ (وتكون اللغة الأجنبية هي الانجليزية).
- ألا يزيد عمر (الطالب / الطالبة) عن ١٨ سنة في أول أكتوبر للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- الحصول على الدرجات التي يحددها تنسيق القبول لكل مركز.
- اجتياز اختبارات القدرات المهنية والكشف الطبي لممارسة المهنة المتقدم إليها.
- يفضل إن يكون من أبناء المنطقة السكنية التي بها المركز.
- أولوية القبول في مهن (الحاسب الآلي – السيارات - CNC خراطة - CNC فرايز –التبريد والتكييف) للأعلى مجموعا وطبقا للتنسيق الداخلي الذي يعتمده رئيس المصلحة.
- لا يتم تسجيل الطالب وإخطاره بتخصصه ألا بعد تسليم المستندات المطلوبة وبعد اجتيازه الاختبارات المذكورة بعالية وسداد المصروفات الدراسية المقررة.

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض مع رئيس الوزراء عدد من المشروعات الإنتاجية والصناعية

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعا مع السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة؛ لاستعراض المشروعات الإنتاجية والصناعية المقترحة من جانب إحدى الشركات المصرية للاستثمار في عدد من القطاعات، وذلك بحضور كل من اللواء محمد الزلاط، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والمهندس محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة.

وخلال الاجتماع، قدمت وزيرة التجارة والصناعة تقريرا حول العروض المقدمة من إحدى الشركات المصرية لتنفيذ مجموعة من المشروعات المقترحة في عدة قطاعات إنتاجية وتصنيعية، مشيرة في هذا الإطار إلى أن وزارة التجارة والصناعة تقدم الدعم اللازم للمستثمرين، كما تقدم التسهيلات المطلوبة لعمليات التوسع في المشروعات الصناعية القائمة؛ من أجل العمل على إعداد قاعدة صناعية قوية تغطي احتياجات السوق المحلية، وتسهم في زيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.

من جانبه، أشار المهندس محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة إلى الخطة الاستثمارية المقترحة من جانب الشركة لتنفيذ توسعات في عدد من المشروعات القائمة في مجالات الطاقة، وتوصيل الغاز للمنازل، وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، إضافة إلى التوسع في مشروع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وكذلك التوسع في مشروعات صناعة الورق والكرتون، فضلا عن التوسع في مجال صناعة الأغذية والحاصلات الزراعية، بجانب التوسع في إنتاج الصوف الصخري والزجاجي.

وأضاف عبد الكريم أن هناك مجالات أخرى مقترحة من الشركة المصرية لتنفيذ مشروعات جديدة بجانب التوسع في الصناعات القائمة، موضحا أن الشركة قدمت مقترحا في مجال الطاقة يتمثل في تصنيع خط أنابيب افتراضي، كما تخطط لإنتاج وقود خليط، فضلا عن مشروعات أخرى تعدينية وفي المسبوكات والصناعات الهندسية ومواد البناء، والمشغولات الحديدية والمعدات.

وصرح السفير نادر سعد، المتحدث الرسميّ باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأن رئيس الوزراء وجه خلال الاجتماع بسرعة دراسة المشروعات المطروحة، ولا سيما أنها تتلاءم مع الفرص الاستثمارية التي أعدتها وزارة الصناعة واحتياجات التوسع في السوق المحلية خلال الفترة المقبلة، كما سيتم ضخ استثمارات من الخارج في القطاعات الإنتاجية والتصنيعية، مكلفا بعقد لقاء مع مسئولي الشركة وسرعة التفاوض بشأن المشروعات المقترحة.

وتقدم عرضاً حول منظومة تخصيص الأراضي الصناعية

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، لمتابعة الإجراءات المتعلقة بتخصيص الأراضي الصناعية، وذلك بحضور اللواء محمود شعراوى، وزير التنمية المحلية، والدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والسيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والمستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، واللواء محمد الزلاط، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والدكتور وليد عباس، معاون وزير الإسكان لشئون هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات، ومسئولي عدد من الجهات المعنية.

وأشار رئيس الوزراء إلى أهمية الإعلان عن أسعار الأراضي الصناعية، والتي ستكون مقصورة على تكلفة المرافق، مؤكدا على أنه سيتم طرح الأراضي الصناعية للمستثمرين، من خلال نظام التمليك طبقا لأسعار المرافق، أو من خلال نظام حق الانتفاع، وذلك تشجيعا وتحفيزا لهذا القطاع الحيوى، الذى يُعد من أهم قطاعات التنمية.

ووجه رئيس الوزراء، بأهمية أن تكون هناك محفزات للأراضي الصناعية في الصعيد، مؤكدا أن هدف الدولة هو تشجيع قطاع الصناعة، وخاصة في المدن الجديدة، المنشأة حديثا، حيث إن المشروعات الصناعية تسهم في سرعة تنمية هذه المدن.

ومن جانبها أوضحت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، خلال الاجتماع، أن هناك لجنة مشكلة لمتابعة الإجراءات المتعلقة بتخصيص الأراضي الصناعية التي تتبع أي جهة، وأن من بين مهام هذه اللجنة تسعير هذه الأراضي بغض النظر عن جهة الولاية، مضيفة أن اللجنة تعقد اجتماعاتها بصفة دورية، وبالفعل درست أيضا آلية تخصيص الأراضي بنظام حق الانتفاع.

وبدوره استعرض اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية تقريرا حول نتائج لجنة تسعير الأراضي الصناعية في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢، مؤكدا أنه تم وضع القيمة التقديرية لسعر المتر المربع للأراضي الصناعية استرشادا بنصيب المتر المربع من تكلفة أعمال الترفيق فقط.

وتناول الزلاط ما قامت به لجنة التسعير من إجراءات تتعلق بعمليات التقييم والتقدير لسعر المتر المربع للأراضي والمناطق الصناعية بمُختلف المحافظات والمدن الجديدة حتى تاريخه، وذلك سواء لنظام التمليك، أو لنظام حق الانتفاع، لافتا إلى أنه لا يتم قبول طلب التحول إلى نظام التملك إلا بعد إثبات الجدية واستخراج رخصة التشغيل والسجل الصناعي.

ونوه رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، خلال الاجتماع، إلى عدد من المحفزات المقترح تطبيقها على الأراضي الصناعية بمحافظات الصعيد والمدن الجديدة، سواء ما يتعلق بنظام التمليك، أو نظام حق الانتفاع، وذلك سعياً لرفع وتنمية معدلات النمو الاقتصادي بمحافظات الصعيد والمدن الجديدة، وجذب المزيد من الاستثمارات لتلك المناطق.

وأوضح الزلاط، أن الهيئة العامة للتنمية الصناعية قامت بإنشاء وحدة مُختصة من كافة الإدارات المعنية لاستقبال طلبات راغبي الاستثمار الصناعي تعمل وفقاً لعدد من الآليات التي من شأنها أن تسهم في الانتهاء من دراسة مختلف الطلبات المُقدمة خلال ١٥ يوم عمل، مضيفاً أنه تم تشكيل ثلاث لجان فرعية من مختلف جهات الولاية، إحداها تختص بتوحيد إجراءات تخصيص الأراضي، وأخرى لتسعير الأراضي، والثالثة للبت في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية بشأن الطلبات المقدمة من راغبي الاستثمار الصناعي، تمهيداً لعرضها على أعضاء اللجنة الرئيسية المُشكلة بالقرار رقم ٢١٠٠ لسنة ٢٠٢١.

ونوه رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية إلى أن اللجنة المُشكلة بالقرار رقم ٢١٠٠ لسنة ٢٠٢١، وافقت على إتاحة وتخصيص الأراضي الصناعية للمشروعات الراغبة في الاستثمار الصناعي لعدد ٨٧ مشروعاً، بها مشروعات توسع، وتخصيص جديد، بإجمالي مساحة ٨١٠٩٨٢ م٢ في عدد من المحافظات.

وزيرة التجارة والصناعة تشهد توقيع محضر أعمال الدورة الخامسة للجنة التجارية المصرية الهندية المشتركة

نيفين جامع: فرص كبيرة لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية المشتركة بين مصر والهند خلال المرحلة المقبلة

شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة توقيع محضر أعمال الدورة الخامسة للجنة التجارية المصرية الهندية المشتركة والتي عقدت بالقاهرة وترأسها عن الجانب المصري الوزير مفوض تجاري/ يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري، وعن الجانب الهندي الدكتور/ سريكار ريدي، أمين عام وزارة التجارة والصناعة الهندية ورئيس الوفد الهندي، وقد شارك في أعمال اللجنة السيد/ اجيت جوبتيه سفير الهند بالقاهرة وممثلين عن وزارات النقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والكهرباء، والتعاون الدولي، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة الاقتصادية لقناة السويس، وهيئة الدواء المصرية، والهيئة العامة للخدمات البيطرية، والحجر الزراعي.

وأكدت الوزيرة حرص الوزارة على تعزيز التعاون الثنائي مع دولة الهند فى مختلف المجالات لا سيما على الأصعدة الاقتصادية والصناعية والتجارية، فضلاً عن العمل على زيادة وتنويع التبادل التجارى بين البلدين، وكذا تعزيز أواصر الصلة بين المصدرين والمستوردين من البلدين والاستفادة من التيسيرات التي تقدمها الحكومتين المصرية والهندية لتسريع وتيرة تدفق التجارة بين البلدين، مشيرةً إلى أهمية تفعيل دور مجلس الاعمال المصري الهندي في تنمية علاقات التعاون الاقتصادي المشترك والاستفادة من الفرص الاستثمارية والمقومات الكبيرة للبلدين وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تسهم في توفير فرص عمل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لمصر والهند.

وقالت جامع أن اللجنة التجارية المشتركة تعد إحدى الآليات الرئيسية لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية مع الهند وتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي القائم واستشراف مجالات جديدة للتعاون خاصة في مجال الأمن الغذائي وتوفير احتياجات مصر من بعض الحبوب والسلع الزراعية الاستراتيجية خاصة بعد تعديل مصر لقواعد استيراد القمح واعتماد هيئة السلع التموينية للهند كدولة مصدرة للقمح لمصر، لافتة إلى حرص الدولة المصرية على توفير مناخ جاذب للاستثمار من خلال دعم الشركات الهندية العاملة بالسوق المصري أو الراغبة في الاستثمار فيه حيث من المتوقع أن تشهد العلاقات الاستثمارية بين مصر والهند نقلة نوعية خلال الفترة المقبلة خاصة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال دخول استثمارات هندية جديدة إلى مصر بعد تجديد اتفاقية تشجيع الاستثمارات

ومن جانبه أوضح الوزير مفوض تجاري/ يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري أن اللجنة عُقدت على مدار يومين وناقشت عدد من الموضوعات في مختلف مجالات التعاون تضمنت الاستثمار والتنمية الصناعية وبناء القدرات والطاقة والامن الغذائي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحجر الزراعي والاتصالات والبترول، مشيراً إلى أن ممثلي عدة جهات مصرية أعربوا عن تطلعهم إلى بحث سبل الاستفادة من خبرات الجانب الهندي من خلال برامج التأهيل والتدريب.

وأضاف الواثق بالله أن حجم التبادل التجاري بين مصر والهند قد شهد نموًا تاريخياً غير مسبوق خلال عام ٢٠٢١ حيث وصل إلى ٦,٣ مليار دولار، حيث تأتي الهند في المرتبة الثامنة كأكبر شريك تجاري لمصر حيث نمت الصادرات المصرية إلى الهند بشكل ملحوظ خلال العام الماضي لتصل إلى حوالي ٣ مليار دولار لأول مرة في تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين، وتتضمن أبرز بنود الصادرات المصرية المنتجات البترولية، والمنتجات الكيمياوية والأسمدة، والأمونيا، والقطن، والموالح بينما تتمثل أبرز الواردات المصرية من الهند في اللحوم، والأرز، والمركبات، والمنتجات الدوائية، والشاي، والبن، لافتا إلى أن مصر والهند تستهدفان الارتقاء بحجم التبادل التجاري بينهما خلال الخمس سنوات المقبلة ليصل إلى ١٢ مليار دولار، إلى جانب تعزيز الاستثمارات الهندية في مصر والتي بلغت حوالي ٣ مليار دولار حتى ٢٠٢١.

ومن جانبه، أكد الدكتور/ سريكار ريدي، أمين عام وزارة التجارة والصناعة الهندية ورئيس الوفد الهندي حرص بلاده على استغلال اللجنة المشتركة في توطيد أواصر التعاون مع مصر، حيث ترتبط البلدان بعلاقات استراتيجية تاريخية، وتقديرها للدعم الذي تقدمه الحكومة المصرية للشركات الهندية المستثمرة في مصر، مشيراً إلى استعداد الجانب الهندي للنظر في فرص التعاون في مجالات جديدة ذات أهمية مشتركة لكلا البلدين وكذا تعزيز التعاون الفني من خلال ترتيب لقاءات افتراضية بين الشركات والجهات الوطنية الهندية ونظيرتها المصرية لنقل الخبرات الهندية إلى مصر.

وقد عقد على هامش فعاليات اللجنة الاجتماع الخامس لمجلس الأعمال المصري الهندي المشترك برئاسة نائبي رئيسي المجلس وبمشاركة السفير الهندي بالقاهرة وممثلي عدد من المؤسسات والشركات واتحادات الأعمال بالبلدين، وقد قام خلال الاجتماع رئيسا الجانبين المصري والهندي باطلاع المشاركين على أهم ما تم مناقشته والاتفاق عليه باجتماع اللجنة التجارية المشتركة، كما قام السيد نائب رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس بعرض اهم المزايا والحوافز الاستثمارية والقطاعات ذات الأولوية بالمنطقة، كما تم استعراض تجارب عدد من الشركات المصرية والهندية المستثمرة بالبلدين.

وتؤكد في كلمتها خلال افتتاح أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية

نيفين جامع: أهمية تعزيز الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وانسياب حركة التجارة البينية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للمنطقة العربية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية تعزيز الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وازالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وبما يسهم في انسياب حركة التجارة البينية وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية للمنطقة العربية، مشيرة الى الدور الهام لجامعة الدول العربية في دعم العمل العربي المشترك للاستفادة من الفرص والمقومات الكبيرة للدول العربية ومواجهة تداعيات المتغيرات الاقتصادية الاقليمية والعالمية.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي القتها نيابة عنها الدكتورة دينا محمود وكيل وزارة التجارة والصناعة في افتتاح أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والتي ترأس مصر دورتها الحالية، وقد شارك في الاجتماع من الجامعة العربية كل من السفيرة هيفاء ابو غزالة الأمين العام المساعد للشئون الاجتماعية والسفير مبارك الهاجري الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية الى جانب عدد من الوزراء وكذا رؤساء واعضاء وفود الدول العربية.

وقالت الوزيرة ان أعمال المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الدورة غير العادية للمجلس تناقش العديد من الموضوعات الهامة للإعداد والتحضير للملف الاقتصادي والاجتماعي المقرر رفعه الى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها الحادية والثلاثون بالجزائر الشقيق في نوفمبر ٢٠٢٢.

واشارت جامع الى ضرورة الخروج بقرارات تتعلق بموضوعات استراتيجية للعمل العربي المشترك وقابلة للترجمة الى عمل ملموس على ارض الواقع، ومنها الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومجال التنمية الزراعية العربية المستدامة والاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة وغيرها من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي ترفع ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

واوضحت الوزيرة ان التحديات الأخيرة التي شهدتها الساحة العالمية ومن ضمنها المنطقة العربية من انتشار جائحة كورونا والازمة الروسية الأوكرانية، ساهمت في انخفاض حجم التجارة البينية العربية وهو الامر الذي يؤكد اهمية اتخاذ قرارات ايجابية لدفع عملية التكامل الاقتصادى العربى بما يحقق الرفاهية والرخاء للمواطن العربى، معربة عن ثقتها الكبيرة في نجاح هذه الدورة والخروج بنتائج حقيقية وقرارات عملية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن.

مصر تفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الأفريقية للتقييس ARSO للفترة من ٢٠٢٢ وحتى ٢٠٢٥

نجحت مصر ممثلة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في الفوز بعضوية مجلس إدارة المنظمة الأفريقية للتقييس ARSO للفترة من ٢٠٢٢- ٢٠٢٥ في الانتخابات التي تم اجراؤها خلال اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة والتى استضافتها العاصمة الكاميرونية ياوندى تحت شعار «المواصفات التي نريدها -أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: «دور التقييس وتقييم المطابقة خلال رحلة مدتها ٤١ عامًا» .

وصرح الدكتور/ خالد صوفى رئيس هيئة المواصفات والجودة ان اعادة انتخاب الهيئة كممثل للدولة المصرية في عضوية مجلس إدارة المنظمة الافريقية للتقييس والذي شغلته لعدة فترات سابقة أخرها الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٢ يعكس مكانة مصر الريادية فى مجال المواصفات والجودة على مستوى القارة السمراء، مشيراً الى ان الهيئة ستواصل التعاون مع جميع الدول الأفريقية فى مجال اصدار المواصفات الأفريقية الموحدة والمشاركة بفعالية فى اللجان الفنية وكافة الأنشطة المتعلقة بالمواصفات وتقييم المطابقة.

ومن ناحية اخرى قام رئيس هيئة المواصفات والجودة بعقد عدد من الاجتماعات مع رؤساء المنظمات الدولية والاقليمية المشاركين فى اجتماعات الجمعية العمومية رقم ٢٨ لمنظمة الارسو لبحث سبل التعاون بين الجانبين ، شملت منظمة الايزو و ASTM و هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSO ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC .

بمشاركة ٢٥ شركة وجهة مصرية
إختتام فعاليات المشاركة المصرية بالدورة الـ ٤٦ لمعرض دار السلام الدولي بـ تنزانيا

يحي الواثق بالله: ٣٦,٣٪ زيادة في معدلات التبادل التجاري بين مصر وتنزانيا خلال عام ٢٠٢١

اختتمت فعاليات المشاركة المصرية بالدورة السادسة والأربعين لمعرض دار السلام الدولي والذي عقد خلال الفترة من ٢٨ يونيو وحتى ١٣ يوليو الماضي بتنزانيا، حيث شاركت مصر بجناح مقام على مساحة ٣٦٠م٢ وبمشاركة ٢٥ شركة وهيئة مصرية في مجالات الصناعات الهندسية والكيماويات والملابس الجاهزة والجلود والأثاث إلى جانب منتجات خان الخليلي بالإضافة إلى جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتكون بذلك أكبر الدول المشاركة بالمعرض من بين ٢١ دولة مشاركة بفعاليات المعرض.

وقد قام السيد/ محمد ابوالوفا سفير مصر بتنزانيا يرافقه السكرتير ثاني تجاري محمد عطية رئيس المكتب التجاري في دار السلام بافتتاح وتفقد الجناح المصري الرسمي والذي تم تنظيمه بالتعاون والتنسيق بين الهيئة المصرية العامة للمؤتمرات والمعارض والمكتب التجاري بدار السلام، وقد شهدت الفعاليات عقد لقاءات مع كافة الشركات والجهات المصرية المشاركة، وقد شارك في افتتاح الجناح المصري ممثلين عن الهيئة القومية للإنتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع.

وأوضح الوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجارى ان مشاركة التمثيل التجاري بالمعرض تاتي في إطار تكليفات السيدة / نيفين جامع وزير التجارة والصناعة لمكاتب التمثيل التجاري بالخارج بتعزيز وتكثيف التواجد المصري في الفعاليات التجارية والاستثمارية الدولية المختلفة، ومواصلة جهودها في تقديم الدعم للشركات المصرية للمشاركة في المعارض الدولية، مشيراً الى ان معرض دار السلام الدولي يعد أهم معرض تجارى عام يقام بدولة تنزانيا وقد تم الافتتاح بمشاركة رفيعة المستوى من عدد من المسئولين التنزانيين الى جانب السيد/ وامكيلي ميني سكرتير عام اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA ضيف شرف المعرض .

وأضاف أن الجناح المصري حظي باهتمام وتقدير كبير من قبل الحكومة التنزانية، حيث استقبل الجناح عدد كبير من الشخصيات التنزانية رفيعة المستوى أبرزها وزيرة الاستثمار والتجارة والصناعة ووزيرة الخارجية، ومحافظ دار السلام.

وأضاف الواثق بالله ان المشاركة المصرية بالمعرض تعكس العلاقات المتميزة بين البلدين والجهود المبذولة على كافة المستويات للارتقاء بالعلاقات التجارية والاستثمارية المشتركة، مشيرا الى أنه من المتوقع أن تساهم المشاركة المصرية في المعرض في تعزيز تواجد منتجات الشركات المصرية في السوق التنزانية من خلال ما يتيحه من فرص لعقد لقاءات مباشرة بين الشركات المصرية والمستوردين والمستهلكين التنزانيين.

وأشار الى أن حجم التبادل التجاري بين مصر وتنزانيا قد شهد ارتفاعاً ملموساً خلال عام ٢٠٢١، حيث بلغ ٥١,٤ مليون دولار مقارنة بنحو ٣٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وبنسبة زيادة بلغت ٣٦,٣٪، كما ارتفعت الصادرات المصرية بشكل ملموس لتسجل ٤٧,٩ مليون دولار عام ٢٠٢١ مقارنة بنحو ٣٤,٧ مليون دولار عام ٢٠٢٠، في حين بلغت الواردات المصرية من تنزانيا ٣,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١.

في إطار استعدادات الحكومة لاستقبال مصر لقمة المناخ COP27
إنشاء معامل جديدة بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في مجالات المنتجات القابلة للتحلل البيولوجي وقياس البصمة الكربونية وفحص واختبار وسائط التبريد واختبارات تعظيم كفاءة الطاقة

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة بكافة هيئاتها وجهاتها التابعة على المساهمة في جهود الدولة لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والحد من الانبعاثات الكربونية ومواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية وتحقيق الاستدامة، لا سيما في ظل الاهتمام العالمي بالبحث عن بدائل تساهم في الحد من الانبعاثات الضارة، لافتة إلى أن استضافة مصر لقمة المناخ COP27 خلال شهر نوفمبر المقبل يعد فرصة جيدة لاستعراض هذه الجهود التي تقوم بها الدولة خاصة في ظل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠ التي أطلقها مجلس الوزراء بهدف التصدي لآثار وتداعيات تغير المناخ وما يترتب على ذلك من تحسين جودة الحياة للمواطن المصري، والنمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، مع تعزيز ريادة مصر على الصعيد الدولي في مجال تغير المناخ.

وأوضح المهندس/ عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن الهيئة أولت اهتماما بالغا برفع كفاءة البنية التحتية لمعاملها وتزويدها بأحدث وأدق وأسرع الأجهزة المعملية والتي تدعم جميع الاختبارات اللازمة للواردات والصادرات لمطابقتها للمواصفات العالمية مما يدعم تنافسيتها في الأسواق العالمية وذلك من خلال فحص واختبار المنتجات القابلة للتحلل البيولوجي، وقياس البصمة الكربونية للمنتجات المصنعة والمصدرة، وفحص واختبار وسائط التبريد «غاز الفريون»، واختبارات تعظيم كفاءة الطاقة، فضلاً عن تبني اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المستدامة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النشاطات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة.

وأشار النجار إلى أن الهيئة أنشأت العام الماضي معمل لفحص المنتجات البلاستيكية القابلة للتحلل طبقاً للمواصفات العالمية ومنها المنظفات القابلة للتحلل والمنتجات النسيجية الحاصلة على علامة الأيكولوجية، كما حصلت على الاعتماد في مجال اللائحة الفنية السعودية للمنتجات البلاستيكية القابلة للتحلل تشجيعاً لدخول الصادرات المصرية إلى الأسواق السعودية، لافتاً إلى أن هذه الخطوة ستسهم في تيسير نفاذ الصادرات المصرية من هذه المنتجات إلى العديد من دول العالم وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول الأفريقية التي تسعى لإيجاد بدائل مناسبة وذات جودة عالية تمكنها من التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

ولفت رئيس الهيئة أن خطة الهيئة للعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تتضمن إنشاء معمل متخصص لإجراء اختبار التحلل البيولوجي للمنتجات المصدرة ومنها المنظفات والمنتجات النسيجية والمنتجات الورقية وغيرها من خلال قياس البصمة الكربونية ومطابقتها للتشريع العالمي OECD/OCDE TG310، لافتاً إلى أن الهيئة قامت بالتعاون مع وزارة البيئة بإنشاء ٥ معامل لإحكام الرقابة على الواردات من وسائط التبريد «غاز الفريون» طبقاً لبروتوكول مونتريال.

وأضاف النجار أن الهيئة قامت بإنشاء ٨ معامل لفحص «بطاقة كفاءة الطاقة» وإجراء اختبارات ترشيد الطاقة للأجهزة المنزلية بأنواعها من غسالات، وثلاجات، وأفران، ولمبات، ومراوح، وتكييفات، ومكانس، كما تخطط الهيئة لإنشاء ٥ معامل لإجراء اختبارات ترشيد الطاقة للأجهزة المنزلية بفرع الهيئة بميناء السخنة، مشيراً إلى أن برنامج «بطاقة كفاءة الطاقة للأجهزة» يُعنى بوضع مواصفات لاختبار الأجهزة وقياس استهلاك الطاقة لها وتصميم بطاقات لكفاءة الطاقة، مما يسهم في تشجيع شراء المنتجات عالية الكفاءة، تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتقليل فاتورة الاستهلاك.

ومركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ينظم ورشة عمل حول مشروع إطلاق منصة لتبادل المخلفات الصناعية

نظم مركز تكنولوجيا الانتاج الانظف التابع لمراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي بوزارة التجارة والصناعة ورشة عمل لبحث سبل التعاون مع الجهات المعنية لتنفيذ مقترح مشروع إطلاق منصة لتبادل المخلفات الصناعية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مصر، وقد شارك في فعاليات الورشة السيد/ أحمد رضا معاون وزير التجارة والصناعة والمشرف على مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي، والدكتور/ وليد درويش، مستشار وزيرة التجارة والصناعة للسياسات البيئية، والمهندس/ محمد صبري، المدير التنفيذي لمركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، والمهندس/ ميسره فؤاد رئيس قسم ترشيد الموارد والاقتصاد الأخضر بمركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف والدكتور/ أمجد القاضي المدير التنفيذي لمركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي، إلى جانب ممثلي عدد كبير من الجهات البحثية والتمويلية المحلية والدولية المعنية بالمخلفات الصناعية تضمنت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» والبنك الدولي, الوكالة الألمانية للتعاون الدولي, البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير, ووزارة البيئة ووزارة الاتصالات والجامعة الألمانية بجمهورية مصر العربية.

وقال السيد/ أحمد رضا معاون وزير التجارة والصناعة والمشرف على مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي ان ورشة عمل تأتي في إطار توجيهات السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بتكثيف استعدادات الوزارة وجهاتها التابعة لاستضافة مصر لقمة المناخ COP٢٧ خلال شهر نوفمبر المقبل، مشيراً إلى أن إطلاق هذه المنصة سيسهم في الترويج للتجربة المصرية في التعامل مع المخلفات الصناعية من خلال إعادة إنتاجها لتصبح مدخل إنتاج جديد بما يدعم التحول للاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والحد من الإنبعاثات الكربونية، وتقليل التكلفة المترتبة على شراء أو استيراد المواد الخام الجديدة.

وأوضح رضا أن التكلفة الاستثمارية المتوقعة للمشروع تبلغ حوالي ١٥ مليون جنيه كما يتوقع أن يشترك بالمنصة نحو ٣٠٠ شركة و١٢٠ رائد أعمال و١٠٠ باحث وذلك لتحقيق الربط بين مخرجات البحث العلمي ومتطلبات الصناعة كبداية لها، لافتاً إلى أن أبرز أهداف المشروع تشمل ربط المنشآت الصناعية المنتجة للمخلفات والمستفيدين والمستخدمين لها بإعادة التدوير لإنتاج منتجات مصرية مبتكرة وذات قيمة مضافة، وتقليل الأثر البيئي الضار من خلال تشجيع إنشاء مشروعات صغيرة جديدة ومبتكرة، والتوصل إلى تكنولوجيات جديدة صديقة للبيئة، بالاضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد بين المصانع المصرية في القطاعات الصناعية المختلفة.

وأضاف معاون الوزير لشئون الصناعة أن فكرة المشروع هي نتاج المنصة السابقة والتي كانت إحدى مخرجات مشروع «النمو الأخضر: إدارة المخلفات الصناعية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مصر» الذي تم تنفيذه بالتعاون مع بنك التنمية الافريقي بدعم قدره ٢ مليون دولار وتم من خلالها إنشاء منصة إلكترونية لتبادل المخلفات وسجلت بها حوالي ١٦٠ شركة وأسفرت عن تبادل فعلي للمخلفات بين الشركات وصل إلى ٧٠ عملية تبادلية، مشيراً إلى أن أهم مخرجات هذا المشروع تضمنت عمل حصر لكافة المخلفات الصناعية وفقاً للتوزيع الجغرافي خاصة بأكبر مدينتين صناعيتين في مصر بالعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، وإنشاء وحدتين لإدارة المخلفات الصناعية في مدينة قويسنا الصناعية ومدينة العاشر من رمضان، بالإضافة إلى إعداد نماذج عمل لإدارة المخلفات الصناعية، فضلاً عن إعداد دراسة لإدماج المنشآت غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي.

ومن جانبه أوضح الدكتور/ وليد درويش، مستشار وزيرة التجارة والصناعة للسياسات البيئية أن الوزارة تقوم بأنشطة ومساهمات كثيرة في مجال الحفاظ على البيئة ووضع الإجراءات التشريعية المنظمة لذلك وأهمها المشاركة في إعداد قانون تنظيم إدارة المخلفات ولائحته التنفيذية، والمشاركة في إعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام، لافتاً إلى أهمية ربط اشتراك المنشآت الصناعية في هذه المنصة ببصمة الكربون وفتح المجال للشركات غير الرسمية للانضمام للمشروع وتشجيعها على التحول للاقتصاد الرسمي.

وأوضح السيد/ أحمد رزق، نائب المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» أن المنظمة حريصة على إنجاح المشروع من خلال تقديم الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا اللازمة خاصة وأن اليونيدو تعمل على مشروعات عديدة في هذا المجال أهمها مشروع تطوير قطاع التمور، ومشروع النمو الأخضر المستدام في صعيد مصر ومشروع أكياس البلاستيك أحادية الاستخدام.

كما كانت ردود الفعل الإجابية من جانب ممثلي الوكالة الألمانية للتعاون الدولي حيث عرضوا المشاركة بالمشروع عن طريق بناء القدرات والمشاركة في نشر فكرة المشروع بين جميع شركاء المجتمع الصناعي, بالإضافة إلى رغبة كلا من البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية, ووزارة البيئة ووزارة الاتصالات للمشاركة بالمشروع كشركاء نجاح لوزارة التجارة والصناعة.

عبر تقنية الفيديو كونفرانس
وزيرة التجارة والصناعة تلقي كلمة مصر
بفعاليات المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي

أكدت السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة عمق وتاريخية العلاقات الثنائية بين مصر ودولة البرازيل باعتبارها الشريك التجاري الاكبر لمصر بقارة امريكا اللاتينية بمعدلات تبادل تجاري بلغت نحو ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٢١، مشيرة إلى أن هناك فرصا استثمارية متميزة امام مجتمع الأعمال البرازيلي في السوق المصري في مجالات صناعة وسائل النقل وقطع الغيار والأدوية والصناعات الهندسية والنسجية والطاقة الجديدة والمتجددة.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة خلال مشاركتها بفعاليات المنتدى الاقتصادي العربي البرازيلي عبر تقنية الفيديو كونفرانس والذي عقد بحضور الرئيس/ جايير بولسونارو رئيس جمهورية البرازيل الفيدرالية والسيد/ اوزمار شحفي رئيس الغرفة العربية البرازيلية للتجارة وعدد كبير من الوزراء والسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية .

ونقلت الوزيرة تحيات فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية لجمهورية البرازيل الفيدرالية قيادة وشعبا متمنيا لها مزيدا من الاستقرار والتقدم.

ووجهت جامع الدعوة لجميع الشركاء بدولة البرازيل لزيارة مصر، والوقوف على مظاهر التقدم والانجازات التي حققها الاقتصاد المصري على مدار ٨ سنوات، والتعرف على الفرص المتاحة للتعاون في جميع المجالات والاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة الموقعة مع اكثر من ٨٠ دولة تمكن الشركات من الانتاج في مصر، والتصدير لتلك الدول دون رسوم جمركية.

وقالت الوزيرة ان اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور، والتي دخلت حيز النفاذ عام ٢٠١٧ تقوم بدور محوري في تعزيز التجارة بين مصر ودول التجمع وعلى الأخص دولة البرازيل، مشيرة إلى أن الاتفاقية ساهمت في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وتعزيز نفاذها ليس للبرازيل فقط ولكن لدول الميركسور كافة نظرا لما يمثله السوق البرازيلي من نقطة ارتكاز محورية في نفاذ وتسويق السلع لدول الجوار .

وأضافت جامع ان الصادرات المصرية للبرازيل ارتفعت بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ من ١٥٥ مليون دولار عام ٢٠١٧ إلى ٥٤١ مليون دولار في ٢٠٢١، لافتة الى ان الاتفاق اتاح الحصول على العديد من السلع الاستراتيجية بأسعار منافسة.

واستعرضت الوزيرة أهم ما أنجزه الاقتصاد المصري خلال عامي جائحة كورونا حيث حقق الناتج الاجمالي المحلي معدل نمو نسبته ٣,٣ ٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث أشادت وكالة فيتش بهذا الاداء ووصفته بأنه الأعلى بين الاقتصادات الناشئة، مشيرة الى ان معدل التضخم استقر عند نسبة ٥٪ والبطالة عند ٧ ٪، كما ارتفعت قيمة الصادرات غير البترولية العام الماضي لتصل الى ٣٢,٤ مليار دولار وهو أعلى قيمة سنوية للصادرات.

وأشارت جامع الى اهمية نقل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والبرازيل من مرحلة الاستيراد والتصدير الى مرحلة الشراكة الفعلية، لافتة الى ان الوضع العالمي الحالي

يستلزم بلورة رؤية متكاملة للتعامل مع التحديات الطارئة بما في ذلك تقلبات اسعار السلع الغذائية والوقود وتحديات التعامل مع تغير المناخ

ونوهت الوزيرة الى ان الفترة الحالية تشهد زخما غير مسبوق فيما يتعلق بالزيارات الرسمية وزيارات وفود رجال الاعمال بين مصر والبرازيل والتي من شأنها فتح آفاق جديدة للتعامل بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية

هذا وقدمت جامع التهنئة لغرفة التجارة العربية البرازيلية بمناسبة الإحتفال بمرور ٦٠ عام على انشائها، مشيدة بجهودها في دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والبرازيل، كما قدمت التهنئة للغرفة على افتتاحها لمقرها الاقليمي بالقاهرة والذي سيسهم في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

خلال جلسة مباحثات وزارية مصرية أردنية مشتركة
الاتفاق على إزالة القيود لتحقيق انسياب في حركة التجارة
بين البلدين ... وتشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة التنمية

عُقدت بالقاهرة جلسة مشاورات مصرية أردنية موسعة برئاسة وزير الخارجية السيد/ سامح شكري ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني السيد/ أيمن الصفدي، وبمشاركة كل من الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، والفريق/ كامل الوزير وزير النقل، والسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، عن الجانب المصري؛ وكل من الدكتور محمد العسعس وزير المالية، والسيد يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين عن الجانب الأردني، بالإضافة إلى عدد من كبار المسئولين بالبلدين الشقيقين.

وقد تناولت جلسة المشاورات عددًا من مجالات التعاون الثنائي ذات الأولوية للجانبين على ضوء تصاعد التحديات الدولية والإقليمية، والتي انعكست على أمن واستقرار المنطقة. وتم التطرق أيضًا إلى سُبل تعزيز أوجه العلاقات خلال الفترة المقبلة لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري وتعزيز حركة التبادل التجاري وفي مجال النقل، وبما يتسق مع توجيهات قيادة البلديّن بالمُضي قدمًا في دفع مختلف أطر وآليات التعاون بين مصر والأردن في كافة المجالات.

وقد اتفق الجانبان على إزالة القيود التي تحد من انسياب حركة التجارة بين البلدين الشقيقين ، مع تشكيل فريق عمل مشترك من الوزارات المعنية بمصر والأردن لتيسير الاجراءات والتعامل مع اى تحديات مستقبلية ، فضلا عن تحديد نقطتى اتصال لهذا الهدف فى سفارتى البلدين .

كما تم خلال اللقاء التباحث بشأن المشروعات الثنائية المصرية الأردنية في العديد من القطاعات لمتابعة مسار تنفيذ هذه المشروعات على نحو يُعظم المصالح المشتركة للجانبين، وبما يعكس عمق وتجذر العلاقات الاستراتيجية القائمة بين البلديّن والشعبيّن الشقيقيّن على ضوء ما يربطهما من أواصر أخوة ووحدة مصير وأهداف مشتركة.

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض مع وزيرة البيئة
أخر مستجدات التحضير لاستضافة مصر لقمة
المناخ COP27 خلال شهر نوفمبر المقبل

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات موسعة مع الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة لاستعراض أخر المستجدات الخاصة بترتيبات استضافة مصر للدورة الـ٢٧ لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP27 المقرر انعقاده بمدينة شرم الشيخ خلال شهر نوفمبر المقبل، وقد شارك في الاجتماع عدد من قيادات وزارتي الصناعة والبيئة

وقالت الوزيرة إن استضافة مصر لهذه القمة تمثل فرصة كبيرة لاستعراض جهود الدولة لدعم التحول للاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والحد من الإنبعاثات الكربونية ومواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية وتحقيق الاستدامة.

وأوضحت جامع أن اللقاء استعرض دور الصناعة والقطاع الخاص في فعاليات القمة حيث يجري حاليا الانتهاء من وضع أجندة اليوم المخصص للصناعة المصرية، بالإضافة إلى المعرض المقرر إقامته بالمنطقة الخضراء والذي سيضم المنتجات الصناعية المصرية الصديقة للبيئة وكذا أحدث التكنولوجيات المستخدمة في هذا الإطار، فضلاً عن المبادرة الخاصة بالدول الافريقية والتي تستهدف الشركات الإفريقية العاملة في مجالات كفاءة الطاقة واستخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة ومشروعات الاقتصاد الدوار لا سيما في ظل ترأس مصر حالياً لتجمع الكوميسا.

ومن جانبها قالت الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة انه في إطار تحضير اللجنة العليا لإستضافة المؤتمر فقد اقرت اللجنة بوجود يوم خاص «بخفض الانبعاثات» ضمن الأيام غير الرسمية للمؤتمر والمنوط به وزارتى الصناعة والبترول، وستضم عددا من الصناعات الثقيلة بهدف فتح حوار منطقى وعلمى مع ممثلي هذه الصناعات لسماع آراهم ووجهة نظرهم، حول كيفية التزامهم بخفض الانبعاثات للحد من آثار التغيرات المناخية، والآلية التى سيتم العمل بها فى هذا الشأن.

وأكدت الدكتورة ياسمين فؤاد أنه ولأول مرة يتم مناقشة خفض الانبعاثات في مؤتمرات المناخ، حيث قامت وزارة الخارجية بالتنسيق مع سكرتارية الأمم المتحدة لإطلاق هذا اليوم، مشيرة أن اليوم سيضم عدد من الجلسات منها جلسة خاصة بالقارة الأفريقية وأخرى للقطاع الخاص، وسيتم عرض أجندة العمل المناخى الوطنى فى هذا الشأن بهدف نشرها عالمياً.

بعد إتصالات مكثفة لجهاز التمثيل التجاري
وزيرة التجارة والصناعة تعلن استمرار إعفاء
الصادرات المصرية للسوق الكينى من الرسوم
الجمركية لمدة عام

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان الاتحاد الجمركي لدول شرق افريقيا EAC أصدر قراراً بمنح كينيا الموافقة على مد الإعفاءات الجمركية للصادرات المصرية ودول الكوميسا حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، وهو الأمر الذي يتيح استمرار إعفاء الصادرات المصرية للسوق الكيني من الرسوم الجمركية لمدة عام اعتباراً من مطلع شهريوليو الماضي.

وقالت الوزيرة إن المكتب التجاري المصري بالعاصمة الكينية نيروبى قام باجراء اتصالات مكثفة على كافة الأصعدة الدبلوماسية ، وكذا مع مختلف الدوائر الحكومية وغير الحكومية للعمل على تجديد هذا القرار بمناسبة قرب موعد إنتهاء الاستثناء الممنوح لكينيا من تجمع شرق افريقيا لعام آخر والتي تنتهى بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، مشيرةً فى هذا الاطار الى الاهتمام الكبير الذى توليه الدولة المصرية لتعزيز العلاقات المصرية الافريقية على الشقين الإقتصادى والإستثمارى ودعم تنفيذ إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لمضاعفة الصادرات المصرية والعمل على مواجهة التحديات التي تعيق حركة الصادرات المصرية لمنطقة شرق أفريقيا خاصة فيما يتعلق بالعوائق التجارية.

ومن جانبه أكد الوزير مفوض تجارى يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجارى أن خطة التحرك التى نفذها المكتب التجارى المصرى بكينيا شملت اجراء اتصالات مكثفة مع مسئولي كبرى الشركات الكينية المستوردة لتفادى إحتجاز أية شحنات مصرية لفرض رسوم جمركية، فضلاً عن مسئولى إدارة الشئون الدولية للجمارك ومراقبة الحدود بهيئة الإيرادات الكينية لضمان إلتزام سلطات مفتشى الجمارك بميناء مومباسا بتنفيذ الإعفاءات الجمركية بموجب أحكام إتفاقية الكوميسا وبما يدعم المصالح المصرية، حيث أسفرت خطة التحرك والإتصالات المكثفة عن صدور قرار بمد إعفاء الصادرات المصرية للسوق الكينى من الرسوم الجمركية لمدة عام اعتباراً من مطلع يوليو الجارى وحتى يونيو ٢٠٢٣ .

وأشار الواثق بالله الى إرتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر وكينيا عام ٢٠٢١ بنسبة ٤,٧٪ ليسجل ما قيمته ٦٦٦ مليون دولار مقارنه بما قيمته ٦٣٥,٨ مليون دولار عام ٢٠٢٠، ليرتفع بذلك فائض الميزان لصالح مصر بنسبة ١,٦٪ ليسجل ٢٦٥,٤ مليون دولار مقارنة بما قيمته ٢٦١,٢ مليون دولار عام ٢٠٢٠، كما إرتفعت الصادرات المصرية بنسبة ٣,٣٪ لتسجل ٤٦٥,٧ مليون دولار مقارنة بما قيمته ٤٤٨,٥ مليون دولار عام ٢٠٢٠، مما يؤكد على أهمية السوق الكيني لمصر وكذلك ثقة المستورد والمستهلك الكيني في السلع المصرية.

وتتضمن أهم بنود الصادرات المصرية للسوق الكيني كل من الكيلنكر، الورق ومنتجاته، سكر القصب، منتجات الحديد والصلب، آلات وأجهزة كهربائية، لدائن البلاستيك، والصابون والمنظفات، الصناعات الغذائية من المكرونة والنشا، والاعلاف الحيوانية.

جديرٌ بالذكر ان الصادرات المصرية إلى كينيا تحتل المركز الأول لعدد (٢٨) بند ضمن قائمة هيكل الدول المصدرة لكينيا عام ٢٠٢١، وبنسبة إستحواذ بالسوق أكثر من ٧٠٪ مقارنة بمثيلتها من صادرات الدول الأخرى.

لمدة ٣ سنوات
وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً بإعادة تشكيل الجانب المصري بمجلس الأعمال المصري الألماني برئاسة د. نادر رياض

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا بإعادة تشكيل الجانب المصري في مجلس الاعمال المصري الألماني برئاسة الدكتور/ نادر رياض، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بافاريا وعضوية كل من المهندس/ هاني عازر عضو المجلس الاستشاري العلمي للسيد رئيس الجمهورية، والمهندس/ أحمد صادق السويدي شركة السويدي اليكتريك، والمهندس/ سميح ساويرس شركة أوراسكوم للفنادق والتنمية، والدكتور/ أحمد فكري عبد الوهاب شركة اجا لصناعة السيارات، والسيد/ حامد الشيتي شركة ترافكو للسياحة، والمهندس/ سعيد نابل شركة ليبنين جروب، والدكتور/ أشرف منصور رئيس مجلس أمناء الجامعة الألمانية، والدكتور/ سمير النجار شركة دالتكس للتطوير الزراعي، والدكتور/ وليد جمال الدين رئيس المجلس التصديري لمواد البناء والسيد/ شريف المغربي شركة مافا للحاصلات الزراعية، والسيد/ عمر مهنا شركة الإسكندرية للإطارات، والسيد/ كريم سامي سعد شركة المصرية الألمانية للسيارات، والسيد/ حلمي عيسى شركة نهضة مصر، والمهندس/ علاء دياب الشركة الزراعية الحديثة (بيكو)، والمهندس/ طلبة رجب طلبة، شركة تي ان سي للملابس الجاهزة، والسيد/ كريم نجار شركة كيان للتجارة، والسيد/ هاني أمين شركة النساجون الشرقيون، والسيد/ حسام الدين حسن جبر شركة لوتس هاي فاشون للملابس الجاهزة.

ونص القرار على أن تكون مدة عمل المجلس ٣ سنوات من تاريخ نشره بالوقائع المصرية وتضمن أن يرفع رئيس الجانب المصري تقريرا دوريا نصف سنوي عن جهود ونشاط المجلس إلى وزير التجارة والصناعة متضمنا ما قام به المجلس من نشاط وما يراه من اقتراحات وخططه المستقبلية لتنمية المصالح المشتركة بين البلدين، وأن تقوم الجهات المصرية المعنية والسفارات المصرية بالخارج وكذا المكاتب التجارية بمعاونة المجلس في أداء مهامه وتيسير مباشرته لاختصاصاته وتزويده بما يطلبه من بيانات أو معلومات تتعلق بنشاطه.

وأوضحت جامع أن إعادة تشكيل الجانب المصرى بمجلس الأعمال المصرى الألماني يأتي في إطار الزخم الكبير الذي تشهده العلاقات بين البلدين على الصعيدين الحكومي والخاص من خلال العمل على تعزيز حركة التبادل التجارى والاستثمارات المشتركة والتعاون الصناعي الذي يصب في مصلحة الاقتصادين المصري والألماني، لافتة إلى أن التشكيل الجديد للجانب المصري بالمجلس يضم لفيفا من الكفاءات والخبرات في القطاعات التى تمثل أساس التعاون الاقتصادي بين مصر وألمانيا.

ويأتي هذا القرار في أعقاب جولة المباحثات التي أجرتها وزيرة التجارة والصناعة قبل أسبوعين خلال زيارتها للعاصمة الألمانية برلين حيث أكدت الوزيرة خلال لقاءها مع الدكتور/ روبيرت هابك وزير الاقتصاد وحماية المناخ ونائب المستشار الألماني أهمية تفعيل مجلس الأعمال المصري الألماني المشترك بما يسهم في تعزيز معدلات التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين البلدين.

تنفيذاً لقرار وزيرة التجارة والصناعة
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تصدر ١٤ شهادة بيع حر لشركات مصرية مصدرة لتونس والمغرب والكويت والجزائر
عصام النجار: المنتجات شملت الصابون وأقلام الرصاص والألوان والأحذية...وإصدار الشهادة خلال ٤ أيام عمل

في إطار تنفيذ قرار وزيرة التجارة والصناعة باختصاص الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بإصدار شهادات البيع الحر للسلع والمنتجات الصناعية التي يشترط عند تصديرها وجود هذه الشهادات، أصدرت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ١٤ شهادة بيع حر لشركات مصرية مصدرة لدول تونس والمغرب والكويت والجزائر وذلك لمنتجات الصابون واقلام الرصاص والالوان والاحذية.

وقال المهندس/ عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن إصدار هذه الشهادة يأتي تنفيذا لقرار الوزيرة باختصاص الهيئة بإصدار شهادات البيع الحر للسلع والمنتجات الصناعية التي يشترط وجودها عند التصدير، بما يسهم في تيسير نفاذ الصادرات المصرية إلى مختلف الأسواق الخارجية، وتماشياً مع استراتيجية الوزارة لدعم المصدرين وزيادة الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا.

وأوضح النجار أن الهيئة تراعي عامل الوقت في إصدار الشهادة حيث تم إصدارها في خلال أربعة أيام عمل فقط شاملة الاختبارات المعملية اللازمة وذلك من خلال وحدة إصدار شهادات المطابقة بالهيئة، لافتا إلى أن شهادات البيع الحر تثبت أن المنتج المراد تصديره يتم بيعه أو تداوله في السوق المحلي وتطلب لسلع بعينها عند التصدير لبعض الدول والتي تشمل منتجات التجميل والمستلزمات والأجهزة الطبية المعقمة وغير المعقمة وبعض المنتجات الغذائية والدوائية وبعض مواد صناعة الدواء.

قرار وزاري: استمرار العمل بقرار حظر تصدير الأكسجين إلا بموافقة وزيري الصحة والتجارة والصناعة
إبراهيم السجيني: القرار يستهدف توفير الأكسجين المسال لضمان استمرار الخدمة الطبية للمواطنين

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا باستمرار حظر تصدير الأكسجين إلا بناءً على موافقة تعتمد من وزير الصحة والسكان ووزير التجارة والصناعة، وذلك لمدة عام اعتبارا من منتصف شهر يوليو الماضي، ومن تاريخ نشر القرار بالوقائع المصرية.

وأوضح السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية أن القرار الأول صدر العام الماضي في إطار خطة الدولة الشاملة لحماية المواطنين من أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا وتوفير احتياجات المستشفيات والمنشآت الطبية من الأكسجين اللازم لتقديم الخدمة الطبية.

ولفت السجيني إلى أنه باستطلاع رأي وزارة الصحة والسكان تبين ضرورة استمرار العمل بالقرار بهدف توفير الأكسجين المسال لضمان استمرار الخدمة الطبية للمواطنين وعدم حدوث أي معوقات ينتج عنها تأثر الخدمة الطبية المقدمة.

للاستفادة من الخبرات المصرية في إنشاء وتطوير المناطق الصناعية
الهيئة العامة للتنمية الصناعية تستقبل وفد عسكري من دولة الكاميرون

استقبل اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وفدا عسكريا كاميرونيا من مدرسة الحرب الدولية العليا في ياوندي برئاسة العقيد تيوكاب بيير لوتو، والذي ضم ما يقرب من ٧٠ من أعضاء هيئة التدريس والدارسين من دولة الكاميرون فضلا عن بعض الدارسين من دول أفريقية مختلفة، للتعرف على خطط التنمية الصناعية بمصر وذلك في إطار الزيارة التي يقوم بها الوفد إلى مصر وزيارة عدد من الجهات الحكومية.

وقال الزلاط بأن التعاون المشترك مع الجانب الكاميروني يأتي استكمالا لمجهودات الدولة ووزارة التجارة والصناعة للتعاون الاقتصادي بين مصر والكاميرون وتنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الأشقاء بدول القارة الأفريقية في مختلف مجالات التصنيع، وحرص الوزارة على توطيد العلاقات الاقتصادية والصناعية بين مصر والكاميرون على المستوى الثنائي والإقليمي.

وأشار الي ان الاجتماع تناول تبادل الرؤى ونقل الخبرات والإطلاع الدارسين من مدرسة الحرب الدولية العليا الكاميرونية على نشاط الهيئة وما تقوم به من مجهودات لتنمية الصناعة وتعميق التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيا الحديثة والخدمات المختلفة التي تقدمها للمصنعين،مضيفا أن الاجتماع استهدف أيضا إطلاع الجانب الكاميروني على الإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية من خلال هيئة التنمية الصناعية في مجال إنشاء وإدارة المناطق الصناعية وكذا نقل الخبرات للاستفادة من التجربة المصرية في مجال إنشاء المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والشراكة الناجحة بين القطاع الخاص والحكومة من خلال عرض تجربة المطور الصناعي كما تم استعراض استراتيجية التنمية الصناعية وجهود الدولة في توطين الصناعات من خلال إنشاء المدن الصناعية المتخصصة لتحقيق التكامل الصناعي وتطوير الصناعة تكنولوجيا ومنها مدينة الجلود بالروبيكي ومدينة الأثاث بدمياط ومدينة كنوز الجلالة للرخام والجرانيت بالسويس.

ولفت رئيس الهيئة أن الإصلاح الاقتصادي الذي شهدته مصر مؤخرا وما استتبعه من إصلاح إجرائي وتشريعي كان له مردود كبير على جذب الاستثمارات الصناعية وخاصة الأجنبية للاستفادة من الحوافز الكبيرة التي منحتها الدولة.

ومن جانبه أكد العقيد تيوكاب بيير لوتو رئيس الوفد الكاميروني حرص بلاده على تعزيز العلاقات مع دولة مصر الشقيقة في كافة المجالات الصناعية والتنموية، وعلي رأسها تعميق التصنيع المحلي ونقل وتوطين التكنولوجيا والتدريب، مشيرا الى أهمية زيارة الوفد الكاميرونى لمقر هيئة التنمية الصناعية للاطلاع على التجربة المصرية الرائدة في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في ظل التطور الاقتصادي الملموس الذي تشهده مصر والاستفادة من الخبرات الكبيرة التي تمتلكها في مجال انشاء وتطوير المناطق الصناعية و المجمعات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢
إجراء ٧٠٦٨ حملة تفتيشية على المصانع وإعداد ١٧٢١ دراسة فنية واعتماد ٤٦٦ مركز صيانة

كشف أحدث تقرير تلقته السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ (يناير – يونيو) أن المصلحة قامت بإجراء ٧٠٦٨ حملة تفتيشية على المصانع والمراجل ومراكز الخدمة والصيانة وإجراء ١٧٢١ دراسة فنية متخصصة تضمنت ١٦٤٦ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و٣٨ دراسة لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة و٢٧ دراسة لمصلحة الضرائب و١٠ دراسات لاستخدام حصص الكحول.

كما قامت المصلحة بمنح تراخيص وأذون لـ ١٧٧٣مرجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٤٦٦ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) والقيام بـ ١٩٨ حملة رقابية متنوعة، تضمنت التفتيش على ١٤٢١مصنع، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على٣٦٣ شكوى، وتقديم ١٤١٩٨استشارة فنية.

وقال المهندس/ عبد الرؤوف أحمدي رئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن المصلحة تقوم بدور محوري في تعزيز منظومة الرقابة على المصانع وعمليات التصنيع للتأكد من مدى التزامها بتطبيق أعلى معايير الجودة المعتمدة محلياً وعالمياً وبما يسهم في حماية المواطنين من عمليات الغش الصناعي والحفاظ على سمعة المنتج المصري بالسوقين المحلي والعالمي، مشيراً إلى حرص المصلحة على الارتقاء بجودة وتنافسية المنتج المصري لتوفير منتجات آمنة بالأسواق المحلية وزيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الصادرات.

وأضاف احمدي أن حملات التفتيش والرقابة شملت مصانع متخصصة في الصناعات الكيماوية ومواد البناء والصناعات الهندسيه ومصانع بطاريات وغلايات وملابس جاهزة وأخشاب وألومنيوم ومعادن وبلاستيك ورخام وصناعات جلديه ومصانع طلاء وتشغيل معادن وأجهزه تكييف ومصنع للمحولات الكهربائية ومفاتيح التوزيع والتحكم ومصانع صباغة وورق وبويات وتدوير مخلفات بلاستيك ومواد كيماوية ومخازن اخشاب ومصانع غزل وملابس ومصانع مستلزمات طبية وأجهزة كهربائية.

مصر تشارك في الاجتماع التاسع لمجلس وزراء اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية بالعاصمة الغانية اكرا

ابراهيم السجيني: الاجتماع استهدف ايجاد حلول توافقية لموضوعات التجارة في السلع والخدمات والاستثمار والملكية الفكرية والمنافسة وفض المنازعات

اختتمت بالعاصمة الغانية اكرا الاجتماع التاسع لمجلس وزراء اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والذي عقد على مدار يومين بحضور عدد من وزراء التجارة للدول أعضاء الاتفاق وسكرتارية الاتفاقية وممثلين عن شركاء التنمية ومنهم بنك التنمية الافريقي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة الجمارك العالمية وبنك الاستيراد والتصدير الافريقي.

واستهدف الاجتماع اعتماد عدد من القرارات في مجال التجارة في السلع والخدمات والملكية الفكرية والمنافسة والاستثمار وفض المنازعات وإيجاد حلول توافقية وتوجهات سياسية بشأن عدد من الموضوعات العالقة بمفاوضات المرحلة الأولي وعلي رأسها جداول التخفيضات الجمركية وقواعد المنشأ، حيث تعقد هذه الاجتماعات بصفة دورية منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ في مايو ٢٠١٩ بهدف تفعيل التجارة التفضيلية في إطار المنطقة ومتابعة كافة المستجدات التجارية سواء في الموضوعات التي انتهي التفاوض بشأنها ودخلت حيز التنفيذ او الموضوعات قيد التفاوض.

وفي هذا الاطار أكد السيد/ إبراهيم السجيني مساعد وزيرة التجارة والصناعة للشئون الاقتصادية خلال مشاركته في الاجتماع نيابة عن السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص مصر منذ بداية المفاوضات على التزامها الكامل ومشاركتها الفعالة بغية استكمال التفاوض في الامور الفنية العالقة من المرحلة الاولي للمفاوضات وعلى رأسها قواعد المنشأ وتفعيل تطبيق الاتفاقية من خلال التصديق ونشر جداول التخفيضات الجمركية، مشيرا الى ان جمهورية مصر العربية وقيادتها السياسية تؤمن بقدرة الدول الأفريقية الشقيقة على خلق سياسات اقتصادية إقليمية تسهم في صمودها أمام الأزمات بما يحقق زيادة حجم التجارة البينية الأفريقية والتكامل الإقتصادي، وتنفيذاً لأهداف ورؤية استراتيجية أفريقيا ٢٠٦٣.

وفيما يتعلق بالتجارة في السلع، أكد السجيني أهمية الوصول إلي حلول توافقية حول القضايا العالقة في مفاوضات قواعد المنشأ وتحديداً في قطاعات السيارات والسكر والمنسوجات والملابس نظرا إلي أن الامتيازات المتمثلة في توسيع نطاق فوائد هذه الاتفاقية لتشمل القطاعات المعلقة المهمة للاقتصاديات الإفريقية تفوق الوقت الطويل الذي يتم قضاؤه في المزيد من التفاوض عليها، مما يحول دون تمتع القطاع الخاص الافريقي بالمميزات والفرص التي يمكن أن تقدمها الاتفاقية، مشيرا الى ان المجلس الوزاري اعتمد برامج عمل اللجان الفرعية المعنية بالحواجز غير الجمركية والحواجز الفنية علي التجارة، فضلا عن دليل قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ولفت مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية الى ان الدول الأعضاء وعلي رأسها مصر وجنوب أفريقيا أثنت علي جهد سكرتارية الاتفاقية لإعداد حزمة توافقية لقطاع المركبات واجزائها والتي تتكون من استراتيجية إقليمية لصناعة السيارات وخطة تنفيذية لها مع قواعد ميسرة لبعض البنود في الفصل ٨٧ كحل توافقي قد يسرع من التوافق بين الدول في هذا القطاع لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالقارة الافريقية بشكل متكافئ.

وفي إطار التجارة في الخدمات اشار السجيني الى ان اللجنة اعتمدت جدول الالتزامات المحددة لـ ١٥ دولة طرف في الاتفاقية مما يعد خطوة كبيرة إلي الأمام لبدء التبادل التجاري في مجال التجارة في الخدمات في إطار المنطقة، لافتا الى ان انه تم الاتفاق على مد موعد الانتهاء من الموضوعات المتعلقة بمفاوضات المرحلة الثانية وموضوعات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والمنافسة، ونظرا لوجود بعض القضايا الهامة بالمفاوضات والتى تتطلب المشاورات لدي الدول الإطراف على المستوى الوطني، كما تم أيضا اعتماد القواعد الإجرائية للجنة الاختيار المعنية بتعيين أعضاء هيئة الاستئناف والمطروحة في إطار تسوية المنازعات.

وقد قام بنك التنمية الافريقي وسكرتارية الاتفاقية علي هامش الاجتماع الوزاري، بتوقيع اتفاقية تمويل تقدر بحوالي ١١.٤ مليون دولار وذلك في إطار مشروع الدعم المؤسسي من أجل تنفيذ فعال لأنشطة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

جدير بالذكر انه تم عقد الاجتماع الحادي عشر للجنة على مستوى كبار مسئولي التجارة بالعاصمة اكرا خلال الفترة من ٢٠-٢٤ يوليو ٢٠٢٢.

وزيرا التجارة والصناعة وقطاع الاعمال العام يبحثان منظومة تداول الأقطان للموسم الجديد

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، والسيد/ هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، اجتماعًا لمناقشة الاستعدادات الخاصة بتطبيق منظومة تداول الأقطان للموسم الجديد ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والذي يبدأ في شهر سبتمبر المقبل، وذلك بحضور ممثلين عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وأكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على استقرار نظام تداول الاقطان بمصر خاصة فى ضوء الايجابيات التى حققتها منظومة تداول الأقطان الزهر التى تم تعميمها على كافة محافظات الجمهورية موسم ٢٠٢١/٢٠٢٢ وذلك بعد نجاحها منذ بدء تطبيقها فى الحفاظ على جودة القطن المصرى وحصول المزارع على أعلى سعر وفقاً لأسعار الأقطان العالمية والميزات النسبية للقطن المصرى .

وأشارت إلى أنه تم التوافق على استمرار عمل اللجنة التنفيذية المعنية بمتابعة تنفيذ منظومة تداول القطن والتى تضم ممثلين عن وزارات التجارة والصناعة وقطاع الأعمال العام والزراعة واستصلاح الأراضى وذلك للموسم الجديد الذى يبدأ اعتبار من أول سبتمبر المقبل.

ولفتت الوزيرة الى الدور الهام لمنظومة تداول أقطان الزهر فى توفير مواد خام ومدخلات إنتاج ذات جودة مرتفعة تلبى احتياجات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الوطنية وبما يسهم في الوفاء بإحتياجات السوق المحلي.

ومن جانبه أكد السيد/ هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، أن المنظومة الجديدة لتداول الأقطان حققت على مدار الثلاث سنوات الماضية العديد من النجاحات، وساهمت بشكل كبير في تحسين تجارة الأقطان ونظافتها وتحقيق الشفافية الكاملة في تحديد أسعار الأقطان وربطها بالأسعار العالمية، بالإضافة إلى تحقيق سعر عادل للمزاعين.

وأوضح أن وزارة قطاع الأعمال العام من خلال شركة مصر لتجارة وحليج الأقطان التابعة لها سوف تستكمل متابعة تنفيذ المنظومة في الموسم الجديد ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على أن يتم نقل هذه المهمة إلى إحدى الجهات التابعة لوزارة التجارة والصناعة بدءًا من العام المقبل.

وأشار «توفيق» إلى الجهود الجارية للتحول إلى التداول الإلكتروني عبر إدراج القطن في بورصة السلع، وذلك بالتعاون مع بورصة السلع التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية والبورصة المصرية، حيث يتم استلام الأقطان من المزارعين - وفقًا للمنظومة - في مراكز للتجميع بالمراكز الإدارية في المحافظات وإجراء عمليات الوزن والفرز، ثم تقام المزادات إلكترونيًا عبر شاشات البورصة.

بتشريف دولة رئيس مجلس الوزراء
مصر تستضيف فعاليات الاجتماع الثاني للجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية مع الإمارات والأردن ... والإعلان عن انضمام مملكة البحرين

استضافت القاهرة خلال الأسبوع الأخير من شهر يوليو الماضي فعاليات الاجتماع الثانى للجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة والتى تضم كل من مصر والإمارات والأردن حيث ترأس اللجنة وزراء الصناعة بالدول الأربع وهم السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة و الدكتور/ سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بدولة الإمارات العربية المتحدة والسيد/ يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية، والسيد / زايد الزياني وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين.

وقد اعتمدت اللجنة العليا التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية للشراكة الصناعية والتى عقدت على مدى يومين بالقاهرة بمشاركة الشركات العاملة فى مجالات الزراعة والأغذية والأسمدة والأدوية، حيث أعدت قائمة بـ٨٧ مشروعاً مقترحا فى القطاعات المستهدفة ومن بينها ١٢ مشروعاً مؤهلا للدخول فى مرحلة دراسات الجدوى فى قطاعات الزراعة والأغذية والأسمدة والأدوية كمرحلة أولى بإستثمارات مبدئية قدرها ٣,٤ مليار دولار، مع التركيز فى المرحلة القادمة على قطاعات المعادن والكيماويات والبلاستيك والمنسوجات والملابس.

وفى كلمتها خلال الاجتماع اكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان تحقيق التكامل الصناعي العربي يمثل ضرورة حتمية لمواجهة التداعيات السلبية للازمة الاقتصادية العالمية والتي عكست اهمية تعزيز الشراكة الاقليمية بين الدول العربية وتفعيل دور القطاع الخاص كلاعب رئيسي في تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة العربية

وقالت الوزيرة ان الشراكة الصناعية التكاملية الموقعة بين كل من مصر والامارات والاردن تمثل ركيزة اساسية لتحقيق التكامل الصناعي المنشود وذلك من خلال تأمين سلاسل التوريد وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوطين الصناعة وتكامل سلاسل القيمة، للوصول إلى صناعات متكاملة ذات قيمة مضافة، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تسهم في خلق المزيد من فرص العمل، معربة عن ترحيب مصر الكبير بانضمام مملكة البحرين الشقيقة الى هذه الشراكة والتي ستسهم في توسيع نطاق الشراكة وتعظيم الاستفادة من المقومات الصناعية للدول الاربع.

وأوضحت جامع ان استضافة القاهرة لاجتماع اللجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية يأتي في إطار تعزيز الجهود المشتركة بين مصر والامارات والاردن والبحرين، للتوصل إلى صيغ تعاون مشترك لتحقيق التكامل الصناعي وبما يسهم في دفع العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء المشاركة لمستويات متميزة وبما يعود بالنفع على شعوب الدول الشقيقة.

واشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى إن الفترة الحالية تشهد العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحتين الإقليمية والعالمية، وهو الأمر الذي يدعو إلى المزيد من التكاتف والترابط فيما بين الدول العربية وتنفيذ المزيد من الشراكات الاقتصادية لتوفير الحماية النسبية لشعوب الدول الأربع من التقلبات الحالية والمستقبلية.

ولفتت جامع إلى أهمية الأستفادة من فرص التعاون المشترك والمقومات الاقتصادية الكبيرة وكذا الإمكانيات البشرية والعلمية والتكنولوجية المتاحة بالدول الاربع لدعم العلاقات الاقتصادية من خلال تبادل الخبرات، وإقامة الشراكات والاستفادة من اسواق الدول الأربع في تعزيز معدلات التجارة البينية.

ونوهت الوزيرة إلى أن الشراكة الصناعية بين مصر والامارات والاردن والبحرين تسهم في تعزيز التعاون في تحقيق تكامل لسلاسل القيمة بين الدول الأربع من خلال مشروعات صناعية مشتركة، وكذا تنمية تحقق المصالح المشتركة سعياً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، مؤكدة حرص الحكومة المصرية على تقديم كافة التيسيرات التي من شأنها دعم هذه الشراكة، وإزالة كافة العقبات بين الدول المشاركة، واتخاذ كافة الإجراءات العاجلة الكفيلة بتنفيذ خطة عمل الشراكة بمراحلها المختلفة، لتحقيق الهدف المشترك، وبما يعود بالنفع على الدول الشقيقة.

الإعلان عن انضمام مملكة البحرين للمبادرة

رئيس مجلس الوزراء يشهد مراسم التوقيع على انضمام البحرين إلى مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة

شهد الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء مراسم التوقيع على انضمام مملكة البحرين، شريكاً رابعاً الى مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة.

وجددت الدول الأعضاء في المبادرة دعوتها لكل الأشقاء والشركاء للانضمام إلى هذه الشراكة التي أصبحت تضم دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، وتهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين هذه الدول، وتمكين القطاع الصناعي وتعزيز دوره، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومنح شركات القطاع الخاص الفرصة للتوسع في أعمالها، وتعزيز الشراكات وعقدها في المنطقة، وزيادة فرص العمل الجديدة والنوعية، وخفض كلف المنتجات، وحماية سلاسل التوريد.

وقد وقع على الاتفاقية كل من معالي السيدة/ نيفين جامع، وزيرة الصناعة والتجارة، والدكتور/ سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات، والسيد/ يوسف الشمالي، وزير الصناعة والتجارة والتموين في المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد/ زايد الزياني، وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين.

أهمية انضمام مملكة البحرين للشراكة

يشكل انضمام البحرين التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٣٩ مليار دولار، إضافة إيجابية للشراكة، حيث من المتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول الشراكة إلى ٨٠٩ مليار دولار، وزيادة فرص قطاع الغذاء والزراعة بمقدار ١,٧ مليار دولار، و٤ مليار دولار في المنتجات المعدنية، و١,٧ مليار دولار في المواد الكيماوية والبلاستيكية، و٠,٥ مليار دولار من المنتجات الطبية، اضافة ما قيمته ٢,٣٦ مليار دولار من صادرات الألمنيوم الخام.

وسوف يزيد انضمام البحرين من مساهمة الشراكة في القيمة الصناعية المضافة للشرق الأوسط من ١٠٦,٢٦ مليار دولار إلى ١١٢,٥٦ مليار دولار، وهو ما يمثل ٣٠٪ من القيمة الصناعية المضافة في الشرق الأوسط. وتضيف البحرين ٢,٣ مليار دولار من قيمة خامات الحديد التي يمكن استخدامها في التنمية الصناعية في البلدان الأربعة، وتمتلك البحرين قطاعاً صناعياً قوياً يضم أكثر من ٩٥٠٠ شركة صناعية و٥٥٠٠٠ موظف في الصناعة و٤,٣ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر المحدد لقطاع الصناعة.

وتركز مملكة البحرين منذ عام ١٩٧٥ على القطاع الصناعي، والذي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل والاقتصاد، وأنشأت البحرين مناطق صناعية جديدة، كما عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تشجيع وتعزيز المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى توسيع القطاع من أجل تسهيل نمو الصناعة المحلية، حيث تركز الصناعات في البحرين على البتروكيماويات، والبلاستيك، وصهر الألمونيوم، ومعالجة الغذاء، وصناعة الملابس الجاهزة، والهندسة، بالإضافة إلى إصلاح السفن، وعمليات تحبيب الحديد، وصناعة الأسمدة، إضافة إلى وجود قطاع مصرفي نشط في المملكة.

وتصدر البحرين منتجات معدنية بقيمة ٤ مليار دولار سنوياً، كما يُسمح بالملكية الأجنبية الكاملة في قطاع الصناعة، وتعد البحرين مركز مثالي للعمليات في منطقة الخليج العربي، ويتميز ميناء سلمان الذي يقع في المنامة، بقيامه بعمليات تحميل وشحن وتصدير واستيراد على مستوى عال، إضافة إلى العمليات اللوجستية الجوية في مجال التخزين والشحن والمساحات المتوفرة.

تصريحات الوزراء المشاركين في الاجتماع
وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لدولة الإمارات العربية

قال معالي الدكتور/ سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لدولة الامارات العربية المتحدة في بداية كلمته في اجتماع اللجنة العليا للشراكة الصناعية لتنمية اقتصادية مستدامة: «تؤكد رؤية سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ، حفظه الله، على أهمية التعاون وتضافر الجهود وتكاملها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي ننظر إليها كممكن أساسي لاستقرار ونمو وازدهار المجتمعات، والاستفادة من مجالات التكامل والمزايا التنافسية والإمكانات لدى الدول الشقيقة المشاركة من أجل بناء قاعدة اقتصادية مستدامة. «

وأضاف معاليه: «تؤكد دولة الامارات على التزامها الجاد بالشراكة من خلال الصندوق الاستثماري الذي ستديره شركة «القابضة» / ADQ/ بقيمة ١٠ مليارات دولار للاستثمار في المشاريع المنبثقة عن هذه الشراكة في القطاعات المتفق عليها. ولقد حددنا في الاجتماع الأول للجنة العليا القطاعات الخمس الأساسية وقائمة المشاريع العشر الأولى التي ستركز عليها هذه الشراكة، واستشرفنا الفرص الصناعية والنمو الذي نطمح إليه، والقيمة الاقتصادية المتوقعة، وانتقلنا الآن إلى مرحلة تنفيذ هذه المستهدفات التي تم إعلانها عند بدء هذه الشراكة، من خلال الاجتماعات الفنية وورش العمل التي تم عقدها».

وقال معاليه « نرحب بانضمام البحرين شريكاً أساسياً وفاعلاً في هذه الشراكة، حيث يقوم القطاع الصناعي في مملكة البحرين بدور حيوي وأساسي في التنمية الاقتصادية المستدامة، كما أن للبحرين تجربتها الصناعية الناجحة، واستراتيجيتها الصناعية، ومبادراتها التي ستعزز من هذه الشراكة الرباعية، وتتميز أيضا بالموقع الاستراتيجي وتوفر الخدمات اللوجستية المتقدمة، والموارد البشرية المدربة والمبتكرة، وبيئة الاعمال الداعمة للاستثمارات، إضافة إلى توافق استراتيجيتهم الصناعية مع أهداف الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة».

وأضاف معاليه «نتوجه بالشكر إلى مصر الشقيقة على استضافتها لاجتماع اللجنة العليا، ونقدر الدور الفاعل الذي يقوم به الشركاء في كل من المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وجمهورية مصر العربية، من أجل إنجاح هذه الشراكة بكل الوسائل والجهود المبذولة. كما نوجه الشكر إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة على جهودهم خلال الفترة الماضية بالتعاون مع شركات القطاع الخاص، للوصول إلى قائمة محدّثة للمشاريع المشتركة المحتملة، ونتطلع لاستعراض هذه القائمة والوقوف على الخطوات القادمة المطلوبة من شركات القطاع الخاص، وأيضا من الجهات الحكومية والهيئات الداعمة لضمان جدوى المشاريع، وكذلك ضمان تنفيذها بشكل سريع وفق أفضل المعايير والممارسات».

وقال معاليه: «أدعو الشركات إلى الاستفادة القصوى من الشراكات النوعية، والمزايا التنافسية في الدول المشاركة، والانتقال إلى مراحل متقدمة من دراسات الجدوى للتنفيذ، وبالنسبة لنا كجهات وهيئات حكومية، علينا دراسة الممكنات المطلوبة لهذه المشاريع، وبذل كل ما في وسعنا لتذليل العقبات، وتوفير الدعم والمساندة لضمان التنفيذ الأمثل للمشاريع، وتحقيق أقصى استفادة اقتصادية واجتماعية مستدامة».

وأضاف معاليه « هذه الشراكة مفتوحة لانضمام مزيد من الأطراف الراغبة بتطوير القطاع الصناعي، وتحقيق التكامل في الموارد والصناعات، والاستفادة من المزايا التنافسية في كل دولة، حيث يمكن لتضافر الجهود والعمل الجماعي أن يؤدي إلى نتائج مثمرة، من خلال خفض التكاليف، وتأمين سلاسل الإمداد، وخلق المزيد من فرص العمل، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى الاستفادة من خطط التطوير التكنولوجي، واستشراف المستقبل».

وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية

قال السيد/ يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية «إن اجتماعنا يأتي إستكمالاً لإجتماعات اللجنة التنفيذية للشراكة ومشاركة فعاليات القطاعات الخاصة وتتويجا للإجتماعات وورش العمل القطاعية التي عقدت بزخم خلال الأسابيع الماضية وضمت المختصين في دولنا وأصحاب الأعمال في قطاعات الأدوية والزراعة والأسمدة والأغذية، حيث مر شهران على إعلان الأردن ودولة الإمارات ومصر على إطلاق الشراكة الصناعية التكاملية لتحقيق التنمية المستدامة في أبو ظبي.

وأشار الشمالي إلى توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين أن يكون الأردن سباقاً دائما في دعم الأشكال المختلفة للعمل العربي المشترك وهو ما يستند إليه إجتماعنا من رؤى قادة دولنا حول تضافر جهود التعاون والتنسيق والقمم التي عقدوها لهذه الغاية والتي ستصبح نواة لتعاون اقتصادي مثمر للدول الأربع، لافتا إلى أن هذا الإجتماع يأتي تأكيدا على العلاقات السياسية والاقتصادية بين دولنا وإنطلاقة لمرحلة جديدة من السعي المنهجي نحو تكاملية إقتصادية فعلية يلمس أثرها شعوبنا ويجتذب نجاحها إنضمام المزيد من الدول العربية الشقيقة للتصدي لأي إضطرابات عالمية مستقبلية، مشيرا إلى أن هناك فرصة حقيقية لترجمة ما تم التوافق عليه إلى مشروعات فعلية من خلال شراكات جديدة بين رجال الأعمال من الأردن ومصر والإمارات والبحرين وتوسيع مجالات التعاون والإتفاق على إستثمارات تنعكس إيجابا على التنمية المستدامة التي ننشدها.

ونوه وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية أن الدول الأربع بحثت خلال الاجتماع مشاريع ذات الاهتمام والأولوية لبلداننا من شأنها تعزيز الأمن الغذائي والأمن الدوائي بما يكفل إستدامة توفير السلع ويحول دون أي انقطاعات أو إختلالات وما قد ينتج عن ذلك من تشوهات سعرية بل ويحفز النمو والتنوع الاقتصادي ويخفض تكاليف الواردات ويسهل إيجاد مصادر بديلة للسلع، لافتا إلى أن لقاءات القمم التي جمعت جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وأشقائه جلالة الملك حمد بن عيسي آل خليفة وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أكدت أهمية تحقيق هذه الأهداف وأظهرت تطابق وجهات النظر حول العديد من المسائل المشتركة وقضايا المنطقة العربية.

لتدشين مرحلة جديدة من التعاون المشترك والتكامل الاقتصادي البناء.

ولفت إلى أن تواجد ممكلة البحرين في هذه الشراكة سيشكل دفعة قوية وزخما إقتصاديا لمبادرة الشراكة الصناعية بما يسرع في تحقيق التكامل الاقتصادى المنشود وبناء شراكات صناعية فريدة قادرة على تعزيز أهداف المبادرة وتحقيق النمو الاقتصادي في بلداننا ورغد العيش لشعوبنا بما يسهم في تأسيس مرحلة جديدة تقوم على التعاون الوثيق والعمل المشترك لتحقيق رؤي قادتنا ومصالح دولتنا وشعوبنا.

وأضاف الشمالي أنه مع بروز أزمة الأمن الغذائي العالمي فيجب ترتيب الأولويات لإيجاد حلول عملية جادة للحد من إنعكاساتها على شعوبنا ودولنا وإكساب إقتصاداتنا القوة اللازمة

وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين

من جهته نقل سعادة زايد بن راشد الزياني وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين في كلمته تحيات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتقديره لدعم انضمام مملكة البحرين لهذه الشراكة التي تنم عن الحرص على تعزيز التكامل الصناعي بين الدول العربية والعالم، والسعي لتحقيق تنمية صناعية مستدامة وهو ما ينسجم مع رؤى وتطلعات صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، لبلوغ تنمية اقتصادية شاملة الأبعاد، وخلق الفرص النوعية الواعدة.

وقال سعادته «لقد حققت مملكة البحرين نجاحا ونموا متواصلا على مدى السنوات الماضية في القطاع الصناعي، وجاء ذلك نتيجة للسياسات التي تبنتها الحكومة منذ ستينيات القرن الماضي والتي كانت تهدف إلى عدم الاعتماد على منتجات النفط والغاز الطبيعي فحسب، وجعل القطاع الصناعي قطاعاً متنوعاً عن طريق تأسيس مصانع تعمل في مجالات الألمنيوم والبتروكيماويات وغيرها، علاوة على إنشاء مناطق صناعية جديدة، والسعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تشجيع المشاريع الصناعيّة وتهيئة البنية التحتية لإقامتها».

وأضاف سعادته «ومن أجل النهوض بالقطاع الصناعي، دشنت حكومة مملكة البحرين استراتيجية قطاع الصناعة (٢٠٢٢-٢٠٢٦) في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١، كجزء محوري من خطة التعافي الاقتصادي والتي تتضمن ٥ محاور رئيسية هي تعزيز الصناعات الوطنية، والاستثمار في البنية التحتية، وتحسين تجربة المستثمرين، وتوجيه البحرينيين مهنياً، وتحديث التشريعات والقوانين، وتهدف إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي، وزيادة صادرات القطاع وطنية المنشأ، وتوفير فرص عمل واعدة للمواطنين. وترتكز الاستراتيجية على دعم تحوّل القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة، وتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية ورقمنه التصنيع، وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد عبر تكامل الصناعات الخليجية للوصول لصناعة متطورة ومستدامة ترتكز على مبادرات مبتكرة ومُتقدّمة، حيث نستهدف من خلال هذه الاستراتيجية عدداً من الصناعات التي تتقاطع مع الصناعات المستهدفة في هذه المبادرة، والتي نؤمن بأنها توفر فرصاً للنمو والازدهار لا سيما الصناعات التحويلية في قطاعي الألمنيوم والبتروكيماويات، بالإضافة إلى الصناعات النظيفة والمتمثلة في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والأزرق ما يدعم التزام مملكة البحرين في الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول العام ٢٠٦٠، إلى جانب الصناعات الغذائية والدوائية، وصناعات الإلكترونيات الدقيقة».

ووجه معاليه الشكر الجزيل إلى وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية على استضافة هذه الاجتماعات وهذا الحدث الهام في مسيرة التنمية الصناعية.

مهام اللجنة العليا

وتُعنى اللجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة بمجموعة من المهام، أبرزها تمكين جهات القطاع الخاص من تنفيذ المشاريع الاستثمارية الخاصة بالشراكة، من خلال إشراك الشركات المهتمة بالاستثمار في القطاعات الرئيسية بالدول المشاركة، وتحديد دراسات الجدوى للمشاريع ذات الأولوية، ووضع خارطة الطريق لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية ضمن المرحلة الأولى، وكذلك رصد أهم التحديات والممكنات لتحفيز الاستثمار الصناعي بالشراكة مع القطاع الخاص، وصولاً إلى تحديد وتمكين مقومات تنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

عرض تفصيلي حول الشراكة

وخلال الاجتماع، قدم سعادة عبدالله الشامسي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة المساعد لقطاع التنمية الصناعية في دولة الإمارات، عرضاً تناول أبرز المستجدات بشأن الشراكة الصناعية، وما توصلت إليه ورش العمل حول القطاعات المستهدفة، وفرص الاستثمار الصناعي والمشاريع ذات الأولوية في القطاعات المستهدفة، والإضافة التي سيشكلها انضمام البحرين، وأبرز التطلعات خلال الفترة المقبلة من أجل تطوير هذه الشراكة.

مداخلات مهمة للرؤساء التنفيذيين

كما شهد الاجتماع الثاني للجنة العليا لشراكة صناعية تكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة التصديق على دليل الانضمام إلى الشراكة الصناعية التكاملية، والتصديق على محضر الاجتماع الأول للجنة العليا للشراكة، كما تم عرض تقارير عمل لقطاعات الزراعة والأغذية والأسمدة، وقطاع الأدوية، وقطاع الأنسجة والملبوسات، وقطاع المعادن، إضافة إلى الاستماع إلى مداخلات ومشاركات مهمة للرؤساء التنفيذيين من شركات صناعية في الدول المشاركة.

مزايا الدول في الشراكة الصناعية

تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل من (الامارات ومصر والأردن) ٣٠٪ من مساهمة قطاع الصناعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي عام ٢٠١٩، وصلت القيمة الإجمالية لصادراتها الصناعية إلى ٦٥ مليار دولار، فيما يبلغ إجمالي عدد السكان في هذه الدول ١٢٢ مليون نسمة يمثلون ٢٧٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بينهم ٤٩٪ من الشباب دون سن ٢٤ عاما، ووصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات، ومصر، والأردن إلى ١٥١ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، كما تصل قيمة الصادرات الإجمالية إلى دول العالم من هذه الدول إلى ٤٣٣ مليار دولار كما في عام ٢٠١٩، وبلغت قيمة الواردات ٣٩٩ مليار دولار تقريباً، ومبادرات واستراتيجيات داعمة للقطاع الصناعي، وبنية متطورة في مجال الخدمات، والنقل، والشحن، وتوفر المواد الخام، والخبرات، ورؤوس الأموال، والمناطق الصناعية، في ظل قوانين وتشريعات تدعم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

Egypt, UAE, Jordan industrial partnership committee meets in Cairo, studies 12 projects worth $3.4 billion

Egypt to host first committee meeting on industrial partnership with UAE, Jordan on Monday

Egyptian Minister of Trade and Industry Nevine Gamea. File photo

Egypt will host the first meeting of the higher committee of the integrated industrial partnership that comprises Egypt, Jordan, and the United Arab Emirates on Monday.

The trade and industry ministers of the three countries will head the higher committee meeting

La deuxième réunion du Comité supérieur de partenariat industriel entre l'Egypte, les Emirats arabes unis et la Jordanie s'est tenue au Caire lundi 25 juillet. Objectif : consolider la coopération entre les pays membres. Compte rendu.

Vers un partenariat arabe plus élargi

Egyptian, Jordanian ministers discuss partnerships relevant to food security

FILE - Meeting of Egyptian-Jordanian ministers of industry and

Egypt, Jordan to remove restrictions for the flow of trade between the two countries

An expanded Egyptian-Jordanian consultation session was held in Cairo, on Monday, headed by Egyptian Foreign Minister Sameh Shoukry and Jordanian Deputy Prime Minister and Foreign Minister Ayman Safadi.

The session was attended from the Egyptian side by Finance Minister Mohamed Maait, Transport Minister Kamel al-Wazir, ***Minister of Trade and Industry Nevine Gamea***, and from the Jordanian side Finance Minister Mohamad al-Ississ, and Industry, Trade and Supply Minister Yousef al-Shamali, in addition some senior officials from both nations.

Photos: Egypt, UAE, Jordan, Bahrain agree on 12 'top priority' projects within joint industrial partnership

Partenariat industriel arabe pour un développement économique durable

Le Premier ministre, Dr Commerce et de dit, affirmant que ce calendri- Moustafa Madbouli, a pris l'Approvisionnement, Youssef er serait suivi ministériement

Arab partnership committee meeting kicks off

Gazette staff

THE second meeting of the Higher Partnership Committee for Industrial Integrated and Sustainable Economic Development kicked off in Cairo yesterday, in the presence of the ministers of industry in Egypt, the United Arab Emirates and Jordan.

The meeting witnessed an announcement about Bahrain joining the partnership.

The meeting also adopted the recommendations of the Executive Committee of the Industrial Partnership, which was held in Cairo over the past two days, with participation from companies operating in the fields of agriculture, food, fertilisers and medicines from the three states.

The companies attending the two-day meetings prepared a list of 87

Nevine Gamea

tiles and clothing sectors.

The same crisis, he added, highlighted the need for more involvement by the private sector as a major player in implementing sustainable development plans and achieving prosperity for the peoples of the Arab region.

Minister Gamea noted that the integrated industrial partnership signed by Egypt, the UAE and Jordan represents a basic pillar for the achievement of desired industrial integration.

This integration will be achieved, the minister said, by securing supply chains, achieving self-sufficiency, localising industries and integrating value chains.

"These moves will help us reach integrated industries with added value, and achieve sustainable economic development," Minister Gamea said. "This will also contribute to creating more jobs."

She welcomed Bahrain as a new member of the partnership, noting that Bah-

Bahrain joins regional industrial partnership

Established in May this year, the Industrial Partnership for Sustainable Economic Development aims to establish large joint industrial projects

Bahrain has joined Egypt, Jordan and the UAE in a regional bloc that represents the world's largest combined raw aluminium exporter value of $6.76 billion.

Established in May this year, the Industrial Partnership for Sustainable Economic Development aims to establish large joint industrial projects and create job opportunities in the partner

رئيس الوزراء: تفعيل الشراكة الصناعية التكاملية بين مصر والإمارات والأردن

سليمان العطيفى

كاملية لتنمية اقتصادية
هرة اليوم، برئاسة وزراء

القاهرة تستضيف اللجنة العليا للشراكة الصناعية بين مصر والإمارات والأردن

كتبت- ياسمين كرم:

تستضيف القاهرة اجتماعات اللجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية، بين مصر والإمارات والأردن، ما بين ٢٣ و٢٥ يوليو الجارى، ويترأس الوفود المشاركة وزراء الصناعة والتجارة بالدول الثلاث، ومن المقرر أن تسبق اجتماع اللجنة العليا اجتماعات اللجنة التنفيذية يومى ٢٣ و٢٤ يوليو

والحيوانى وتأمين سلاسل التوريد، مشيرة إلى أن الاجتماعات سوف تبحث الاتفاق على مشروعات فى قطاعات إنتاجية، تشمل الزراعة والأغذية والأسمدة والصناعات الدوائية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول

رئيس الوزراء فى اجتماع «الشراكة الصناعية»:

برنامج زمنى لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .. و12 مشروعاً قابلة للتنفيذ

كتبت - جيهان حسن:

مليار جنيه لاستكمال صرف تعويضات المحاور المرورية فى الجيزة

مدبولى: تفعيل الشراكة الصناعية مع الإمارات والأردن لتعزيز العلاقات الاقتصادية

«مدبولى»: تسريع الشراكة بين مصر والإمارات والأردن

الحكومة: مليار جنيه لتعويضات المحاور المرورية بالجيزة.. وتخصيص أراض لإقامة مدارس تخفيفاً للكثافات الطلابية

كتب- محمد عزيزى:

.. ويشهد انضمام البحرين لمصر والإمارات والأردن فى اللجنة العليا

جامع: المبادرة نواة لتحقيق التكامل الصناعى والاكتفاء الذاتى بين الدول الأربع

كتب- محمد العزازى:

طالب د. مصطفى مدبولى رئيس الوزراء بسرعة توفير مليار جنيه لاستكمال صرف التعويضات للمستحقين بمحاور الجيزة التى يتم تنفيذها، وكلف رئيس الوزراء د. هالة السعيد وزيرة التخطيط بإدراج المبلغ فى اتصال تليفونى خلال لقائه اللواء أحمد راشد، محافظ الجيزة، لمتابعة عدد من المشروعات التى يتم تنفيذها بالمحافظة.

اللجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية تعتمد 12 مشروعاً باستثمارات 3.4 مليار دولار

» البحرين تنضم للجنة مع مصر و الإمارات والأردن » استعراض 87 مقترحا لمشروعات فى القطاعات المستهدفة

كتبت: نطال مليو:

» جامع: الشراكة الصناعية بين الدول الأربع نواة لتحقيق التكامل الصناعى

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة.. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تم تقييمها ٣٣٨ مصنع، و إجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢٨٤ مصنع، وتم رفض ٥٤ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يُظهر نقاط عدم التطابق حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها وتقدم مرة آخرى للمركز ٢١ مصنع بطلبات بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.

المصرية المتحدة للمخابز

تاريخ التأسيس: 2008
تاريخ الحصول علي العلامة: 2020
نوع المنتج: خبز سن ـ خبز أوروبي ـ سندويتش ـ بقسماط.
السوق المستهدف : السوق المحلي ـ التصدير
الموقع الإلكتروني: www.richbake.com

أنشئت الشركة المصرية المتحدة للمخابز الحديثة عام 1999 بغرض إنتاج المخبوزات بأنواعها وتم الاستحواذ عليها بالكامل عام 2007 بواسطة شركة المخابز الحديثة، وتهدف الشركة إلى إرضاء المستهلك بمنتجات طازجة، عالية الجودة، صحية و آمنة يوميا.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001, ISO 22000, ISO 45000, ISO 18001, Halal, BRC

إيجيبت كيم انترناشيونال للكيماويات الزراعية

تاريخ التأسيس: 2011
تاريخ الحصول علي العلامة: 2017
نوع المنتج: المبيدات بأنواعها المختلفة. الأسمدة ـ منظمات النمو النباتية.
السوق المستهدف : السوق المحلي ـ التصدير
الموقع الإلكتروني: www.egyptchemagro.com

تأسست عام 2011 بغرض تقديم قطاع عريض من المنتجات والخدمات التي تشمل المبيدات الزراعية ومبيدات آفات الصحة العامة والمبيدات البيطرية والأسمدة ومنظمات النمو النباتية، وهي تعد من الشركات الرائدة في هذا القطاع التي تهتم بتقديم المنتجات والخدمات عالية الجودة والتي اكتسبت سمعة كبيرة وتقدير كبير في السوق المحلي والأسواق الخارجية.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001:2015, ISO 14001:2015, ISO 45000:2018

المخابز الحديثة ـ بيكري

تاريخ التأسيس: 1999
تاريخ الحصول علي العلامة: 2020
نوع المنتج: خبز بلدي ـ خبز لبناني ـ خبز أوروبي ـ خبز شامي ـ بقسماط
السوق المستهدف : السوق المحلي.
الموقع الإلكتروني: www.richbake.com

أنشئت شركة المخابز الحديثة عام 1999 بغرض إنتاج وتوزيع المخبوزات بأنواعها حيث أطلقت أولى منتجاتها عام 1999 تحت الأسم التجاري "ريتش بيك" رواد صناعة المخبوزات في مصر وتهدف إلى إرضاء المستهلك بمنتجات طازجة، عالية الجودة، صحية و آمنة يوميا.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001, ISO 22000, ISO 45000, ISO 18001, Halal, BRC

PROUDLY MADE IN
بكل فخر صنع في
EGYPT
مصر
علامة الجودة
SEAL OF QUALITY

الفيصل للصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 2006
تاريخ الحصول علي العلامة: 2020
نوع المنتج: خبز توست ـ خبز توست مقرمش ـ خبز أوروبي ـ باتيه ـ كرواسون ـ سندويتش ـ بقسماط.
السوق المستهدف : السوق المحلي ـ التصدير
الموقع الإلكتروني: http://www.richbake.com

أنشئت شركة الفيصل للصناعات الغذائية عام 2002 بغرض إنتاج وتوزيع المخبوزات بأنواعها وتم الاستحواذ عليها بالكامل عام 2005 بواسطة شركة المخابز الحديثة وتهدف الشركة إلى إرضاء المستهلك بمنتجات طازجة، عالية الجودة، صحية و آمنة يوميا.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001, ISO 22000, ISO 45000, ISO 18001, Halal, BRC

مصنع الاتحاد العربي للزجاج والبلور

تاريخ التأسيس: 1966 عدد الأفرع: 2
تاريخ الحصول علي العلامة: 2018
نوع المنتج: الزجاج المعالج حراريا والزجاج العازل وزجاج الأمان
السوق المستهدف : السوق المحلي و التصدير
الموقع الإلكتروني: www.arabunionglass.com

تعد مجموعة الاتحاد العربي من اسرع الشركات نموا في مصر والشرق الأوسط في عمليات تشغيل الزجاج وذلك بفضل خبراتها المتراكمة منذ أكثر من خمسين عاما في هذا المجال، وكذلك حرصها على الابتكارات المتجددة في الأعمال الديكورية والارتقاء بمستويات الجودة في التشغيل.
المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: ISO 9001:2015 - ISO 14001:2018 - ISO 45001:2018

الشركة السعودية لصناعة المواسير ولوازمها ـ المنيف للأنابيب

تاريخ التأسيس: 2015 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: المواسير البلاستيكية ولوازمها ـ القطع الخاصة (UPVC HDPE)
السوق المستهدف : السوق المحلي و التصدير
الموقع الإلكتروني: http://www.mmppf.com

أنشئت المجموعة في العام 1987 بالمملكة العربية السعودية واستمرت في النمو حتي أصبحت من أكبر المصنعين في الشرق الأوسط، قامت المجموعة بإنشاء مصنعها في مصر بمدينة السادس من أكتوبر الصناعية في العام 2015 للمساهمة في تغطية إحتياجات السوق المصري والشرق الأوسط كما تقوم بتصدير منتجاتها من ال UPVC – HDPE - PVC لأكثر من 46 دولة حول العالم.
المنشأة حاصلة على شهادة: ISO 9001:2015

المنظمات الدولية تدعو لتحرك عاجل بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمي

المصدر: الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي

دعا رؤساء منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي،والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية، في بيان مشترك إلى تحرك عاجل لمعالجة أزمة الأمن الغذائي العالمية.

لقد أدت جائحة كوفيد-١٩، وانقطاع سلاسل الإمداد الدولية، والحرب في أوكرانيا إلى اضطراب حاد في أسواق الغذاء والوقود والأسمدة.

وبحلول شهر يونيو ٢٠٢٢، زاد عدد الذين يعانون من نقص حاد في الأمن الغذائي – أي الذين قلت إمكانات حصولهم على الغذاء في الأجل القصير إلى مستوى يعرض حياتهم وأرزاقهم للخطر – إلى ٣٤٥ مليون نسمة في ٨٢ بلدا طبقا لبرنامج الأغذية العالمي.

ومما زاد الأمر سوءا أن حوالي ٢٥ بلدا واجهت ارتفاع أسعار الغذاء بفرض قيود على الصادرات، مما أثر على أكثر من ٨٪ من تجارة الغذاء العالمية.

كما زاد تعقيد استجابة الإمدادات الغذائية من جراء زيادة أسعار الأسمدة على مدار الاثني عشر شهرا الماضية بمقدار الضِعف ، انعكاسا لتكاليف المدخلات مثل الغاز الطبيعي التي سجلت ارتفاعا قياسيا، وحتى تنخفض الأسعار، ينبغي تحرير المخزونات العالمية التي تراكمت بصورة مطردة على مدار العقد الماضي، كل هذا يحدث في وقت بات فيه الحيز المالي المتاح لاستجابة الحكومات بالغ الضيق عقب جائحة كوفيد-١٩، وبخلاف المدى القصير، فإن تغير المناخ يؤثر تأثيرا هيكليا على الإنتاجية الزراعية في كثير من البلدان.

ولتجنب المزيد من النكسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في أربعة مجالات أساسية تشمل توفير دعم فوري للفئات الضعيفة، وتيسير التجارة وإمدادات الغذاء الدولية، وتعزيز الإنتاج، والاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ.

توفير دعم فوري للفئات الضعيفة

من الإجراءات ذات الأولوية التعجيل بتقوية شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الأسر الضعيفة على المستوى الوطني وضمان كفاية الموارد لدى برنامج الأغذية العالمي حتى يخدم الفئات الأشد احتياجا، وينبغي تيسير عمليات البرنامج عن طريق إجراءات على غرار الاتفاق الذي تم مؤخرا بين أعضاء منظمة التجارة العالمية والذي يقضي بعدم فرض قيود على تصدير مشترياتها من الغذاء للأغراض الإنسانية، وما لم يكن دعم الطاقة والغذاء موجها بدقة إلى المستحقين، فإنه يصبح باهظ التكلفة و مفتقرا إلى الكفاءة، ومن ثم ينبغي إحلاله بتحويلات نقدية لا تصل إلا إلى الفئات الأشد ضعفا، وبمرور الوقت، قد يتم التوسع في نظم الحماية الاجتماعية الفعالة لكي تغطي أعدادا أكبر، وتتضمن أفضل النظم في هذا الصدد دقة الاستهداف وكفاءة التسجيل، والتسليم، والدفع، مع الاستفادة في أغلب الأحوال من إمكانات التكنولوجيا.

تيسير التجارة وإمدادات الغذاء الدولية

سيساعد تحرير المخزونات على النحو الملائم والمتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية على معالجة مسألتي توافر الإمدادات الغذائية ومعقولية تكلفتها، ومن الضروري تيسير التجارة وتحسين كفاءة وصمود أسواق الغذاء والزراعة العالمية، بما في ذلك الحبوب والأسمدة وغيرها من مدخلات الإنتاج الزراعي، حسبما ورد في الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاستجابة الطارئة لمواجهة أزمة الأمن الغذائي ، ويساعد إلغاء قيود التصدير واعتماد عمليات أكثر مرونة للفحص والترخيص على تقليل انقطاعات الإمدادات وتخفيض الأسعار، وسيكون من الضروري زيادة الشفافية عن طريق الإخطارات إلى منظمة التجارة العالمية وتحسين متابعة التدابير التجارية.

تعزيز الإنتاج

هناك حاجة لاتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع المزارعين وصيادي الأسماك على تعزيز الإنتاج الغذائي المستدام – سواء في البلدان النامية أو المتقدمة – وتحسين سلاسل الإمداد التي تربط بينهم وبين ثمانية مليارات مستهلك حول العالم، ويتطلب هذا توفير الأسمدة والحبوب والمدخلات الأخرى بتكلفة معقولة عن طريق القطاع الخاص باعتباره المتعامل الأساسي في هذه الأسواق، ويمثل توفير رأس المال العامل للمنتجين القادرين على المنافسة أولوية أساسية أيضا، وسيكون قيام منظمة الأغذية والزراعة ومجموعة البنك الدولي وآخرين بنشر المعرفة المتعلقة بالممارسات الفُضلى أمرا أساسيا في زيادة الاستخدام الكفء للأسمدة عن طريق الإسراع في نشر خرائط التربة وخدمات الإرشاد الزراعي وتكنولوجيا الزراعة الدقيقة، فمن شأن ذلك أن يوفر للمنتجين الدراية الفنية الضرورية للحفاظ على مستويات الإنتاج وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

الاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ

إن دعم الاستثمارات في الطاقة الزراعية القادرة على تحمل تغير المناخ، وتوفير الدعم للتكيف مع تغير المناخ ولمزارع صغار الملاك والنظم الغذائية والتكنولوجيات الذكية مناخيا، كلها أمور ضرورية لإيجاد زراعة ذكية مناخيا وقادرة على تحمل تغير المناخ تضمن الإنتاج المطرد في السنوات القادمة، ومن المهم أيضا وضع قواعد متعارف عليها ومعايير مستقرة للأمن الغذائي والبنية التحتية لسلاسل القيمة (منشآت التخزين، ومنشآت التبريد، والبنية التحتية المصرفية، والبنية التحتية للتأمين) من أجل زيادة فرص الحصول على الغذاء والحد من عدم المساواة.

وتدلل التجارب السابقة على أهمية دعم البلدان النامية المتضررة من ارتفاعات الأسعار ونقص الغذاء حتى تلبي احتياجاتها الملحة دون الخروج عن مسار تحقيق أهداف التنمية الأطول أجلا، وينبغي أن يتيح التمويل الإنمائي للبلدان الأعضاء بدائل ممكنة تستعيض بها عن سياسات الانغلاق الذاتي على غرار حظر التصدير أو الدعم الشامل لواردات الأسمدة، وتعد الاستثمارات في شبكات الأمان الاجتماعي القابلة للتطوير، والزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ، ومصائد الأسماك ومشروعات الاستزراع المائي المستدامة، أمثلة جيدة لسياسات مضمونة النجاح.

ودعا البيان المشترك البلدان إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتيسير التجارة، وزيادة الإنتاج، والاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ، وينبغي تحديد احتياجات البلدان وتعريفها عن طريق عملية تركز على كل بلد على حدة لتعبئة الاستثمارات من بنوك التنمية متعددة الأطراف بغية الربط بين فرص المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل، وأكد البيان التزام المنظمات الدولية بالعمل معا لدعم هذه العملية من خلال التحالف العالمي للأمن الغذائي ، الذي اشتركت في تأسيسه رئاسة مجموعة السبعة ومجموعة البنك الدولي، لمتابعة محركات ارتفاع الأسعار وتأثير هذا الارتفاع، والمساعدة على ضمان إتاحة الاستثمار والتمويل والبيانات والمعرفة بالممارسات الفُضلى للبلدان التي تحتاج إليها.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والبرازيل نحو ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٢١ وحققت الصادرات المصرية للبرازيل ارتفعا بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور حيز النفاذ من ١٥٥ مليون دولار عام ٢٠١٧ إلى ٥٤١ مليون دولار في ٢٠٢١

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتنزانيا خلال عام ٢٠٢١، نحو ٥١,٤ مليون دولار مقارنة ٣٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وبنسبة زيادة بلغت ٣٦,٣٪، كما ارتفعت الصادرات المصرية لتسجل ٤٧,٩ مليون دولار عام ٢٠٢١ مقارنة بنحو ٣٤,٧ مليون دولار عام ٢٠٢٠، وبلغت الواردات المصرية من تنزانيا ٣,٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وصربيا عام ٢٠٢١ نحو ٧٩,٧ مليون دولار منها ٤٢,٤ مليون دولار صادرات مصرية و٣٧,٤ مليون دولار واردات.

• قامت مصلحة الرقابة الصناعية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ (يناير – يونيو) بإجراء ٧٠٦٨ حملة تفتيشية على المصانع والمراجل ومراكز الخدمة والصيانة وإجراء ١٧٢١ دراسة فنية متخصصة تضمنت ١٦٤٦ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و٣٨ دراسة لهيئة الاستثمار والمناطق الحرة و٢٧ دراسة لمصلحة الضرائب و١٠ دراسات لاستخدام حصص الكحول و١٢٤ متابعة لمستلزمات الإنتاج.

• قامت مصلحة الرقابة الصناعية خلال النصف الأول من العام الجاري بمنح تراخيص وأذون لـ ١٧٧٣مرجل بخاري وآلة حرارية تضمنت ترخيص لـ ٣٧٣ مرجل بخاري وآلة حرارية ومنح ١٤٠٠أذون إدارة، واعتماد ٤٦٦ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) والقيام بـ ١٩٨ حملة رقابية متنوعة، تضمنت التفتيش على ١٤٢١مصنع، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على٣٦٣ شكوى، وتقديم ١٤١٩٨استشارة فنية.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والمغرب عام ٢٠٢١ نحو ٧٥٨,٧ مليون دولار مقارنة بنحو ٦١٧ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققةً نسبة زيادة بلغت ٢٣٪، وبلغت قيمة الصادرات المصرية للمغرب عام ٢٠٢١ نحو ٧١١ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٦٨ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققةً نسبة زيادة بلغت ٥٢٪.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين دولة روسيا وقارة أفريقيا عام ٢٠٢١ نحو ١٦,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ١٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠ محققاً نسبة زيادة بلغت ٢١,٦٪.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا خلال عام ٢٠٢١ نحو ٤,٧ مليار دولار مقابل ٤,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٥,١٪.

• بلغت الصادرات المصرية للسوق الروسي خلال عام ٢٠٢١ نحو ٥٩١,٧ مليون دولار مقارنة بنحو ٥١٥,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ١٤,٧٪ كما حققت الصادرات الروسية للسوق المصري زيادة خلال عام٢٠٢١ بنسبة ٣,٩٪ حيث بلغت نحو ٤ مليار و١٧٨ مليون دولار مقارنة بنحو ٤ مليار و١٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والهند خلال عام ٢٠٢١ نحو ٦,٣ مليار دولار حيث نمت الصادرات المصرية إلى الهند خلال العام الماضي لتصل إلى حوالي ٣ مليار دولار.

• بلغ حجم الاستثمارات الهندية في مصر حوالي ٣ مليار دولار حتى ٢٠٢١.

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة يصدر القواعد التنفيذية لترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية

أصدر الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الكتاب الدوري رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس الجهاز رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٢ الصادر بترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، وذلك في ضوء حرص الدولة على تحسين أوضاع الموظفين والدفع بذوي الكفاءة إلى الوظائف الأعلى بغية الارتقاء وتطوير مستوى الأداء داخل وحدات الجهاز الإداري للدولة، وتحفيزًا لهم على بذل مزيد من الجهد بما يؤدي إلى تقديم خدمات ذات جودة أعلى تلقى رضاء المواطنين.

وقد أعد الجهاز القواعد المرافقة للالتزام بها عند تنفيذ القرار الصادر بترقية موظفي الجهاز الإداري للدولة الذين أتموا المدة البينية اللازمة للترقية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وذلك في إطار الحرص على تحقيق العدالة والحفاظ على حقوق جميع الموظفين، وضمانًا لدقة تنفيذ القرار المشار إليه من قبل جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة المخاطبة بأحكامه.

وقد طور الجهاز تطبيقًا إلكترونيًا لمساعدة الوحدات المختلفة في إجراء عملية الترقية بسهولة ويسر، ويمكن استخدامه من خلال الرابط (http://promotion.caoa.gov.eg)

الانتقال الكامل للوزارات والموظفين للعاصمة الإدارية الجديدة نهاية ٢٠٢٢

أكد العميد خالد الحسيني، المتحدث باسم العاصمة الإدارية الجديدة، أن جميع الوزارات متواجدة في العاصمة بشكل نسبي لحين إتمام عملية الانتقال، لافتا إلى أن الانتقال بشكل كامل للوزارات والموظفين سيكون بنهاية العام ٢٠٢٢.

وأضاف أن نسب التنفيذ في الأحياء السكنية بداية من الحي السكني الأول، وحتى الحي السادس تتراوح من ٧٠ إلى ٩٠٪، بينما تجاوزت نسب التنفيذ في الحي الحكومي ٩٨٪ مشيراً إلى أن جاري العمل على عملية الربط فيما يتعلق بالبنية التحتية الذكية.

وأكد الحسيني، أن جميع المشروعات في العاصمة الإدارية مستمرة ولم تتوقف وبلا انخفاض في معدلات الأداء مشيراً إلى أن معدلات العمل في العاصمة تمضي بوتيرة متسارعة.

بعد إعادة تشكيلها بقرار من وزيرة التجارة والصناعة اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بوزارة التجارة والصناعة تعقد اجتماعها الثاني بمقرالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

عقدت فعاليات الاجتماع الثاني للجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بوزارة التجارة والصناعة برئاسة اللواء/ إيهاب أمين مساعد الوزيرة للشئون الفنية وبحضور أعضاء اللجنة وذلك بمقر الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وقد استعرضت اللجنة أهداف وخطة عمل اللجنة للمرحلة المقبلة وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لفساد.

جدير بالذكر أنه قد صدر قرار السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠٢٢ بتشكيل اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بوزارة التجارة والصناعة والتي تضم في عضويتها قيادات وممثلين عن كافة الأجهزة التابعة للوزارة.

في إطار برنامج تدريبي شامل لرفع كفاءة قياداتها وكوادرها الهيئة العامة للتنمية الصناعية تختتم برنامج «المدير المعتمد» بالتعاون مع الأكاديمية العربية

اختتمت الهيئة العامة للتنمية الصناعية تنفيذ البرنامج التدريبي «المدير المعتمد» لكافة قيادات الهيئة والكوادر المرشحة لتولي المناصب القيادية بها وذلك لرفع المهارة الإدارية والقيادية لديهم وتطوير الأداء المهني والسلوكي ورفع كفاءتهم بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية.

وقال اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن البرنامج يأتي في إطار توجيهات السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة نحو تنفيذ خطة شاملة لتدريب قيادات الهيئة وكوادرها ومهندسيها لتنمية مهاراتهم ورفع كفائتهم لمواكبة مسئوليات الهيئة ومهامها تجاه تقديم خدماتها للمستثمر الصناعي على الوجه الأكمل من خلال توجيه الطاقات لتحقيق أفضل مستوى من الإنجاز ، وذلك في إطار خطة التطوير الإداري والهيكلي والإجرائي الذي تشهده الهيئة حاليا حيث بدأت الهيئة التنفيذ المرحلي لخطتها الشاملة بتنفيذ برامج تخصصية للعاملين بها.

وأوضح رئيس الهيئة أن البرنامج التدريبي استفاد منه أكثر من ١٥٠ متدرب من قيادات الهيئة والمرشحين للقيادة بالمناصب العليا والتنفيذية من خلال ٣٠ ساعة تدريبية معتمدة لكل منهم، وتم مراعاة أن تكون الدورات مكثفة وتم عقدها بمقر الهيئة وفي توقيتات تحقق الاستفادة المثلى منها في أقل وقت حتى لا يؤثر على سير العمل، كما تم تدريب عدد من المتدربين من فروع الهيئة بالأقاليم بتقنية التعليم عن بعد اونلاين .

وأشار الزلاط إلى أن برنامج «المدير المعتمد» أشرف على تنظيمه إدارة الموارد البشرية بالهيئة بالتنسيق والتعاون مع الاكاديمية العربية للعلوم الإدارية ، والاستعانة بكبار الخبراء والمحاضرين المعتمدين بالأكاديمية ، واستهدف البرنامج إعداد مدراء محترفين قادرين على تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية وإعداد صف ثان من القيادات قادرة على تحمل المسئولية بما يخدم خطط الهيئة في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة وتقديم الخدمة للمجتمع الصناعي بالجودة التي ينشدها المستثمر.

يذكر أن البرنامج التدريبي اشتمل على تنمية المهارات الإدارية مثل مهارات التخطيط الاستراتيجي والتنظيم والتوجيه والرقابة وصنع القرار والاستثمار الأمثل لكافة الموارد التنظيمية والبشرية والمالية والمعلوماتية بالهيئة لرفع معدلات الأداء... وخلق جيل قادر على تولي المناصب القيادية العليا والوسطى والتنفيذية بالهيئة.

صناعة الحمامات والبويات...جهود حكومية لتسويقها وآفاق تنموية لنلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية

يعد قطاع الدهانات والبويات في مصر أحد أهم القطاعات الصناعية الواعدة والذي يسهم في تحقيق عائد إيجابي على الاقتصاد القومي سواء من خلال الدور الحيوي للقطاع في توفير الآلاف من فرص العمل والحد من البطالة، وتوفير احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية، وتستخدم الدهانات في عدد كبير من القطاعات تشمل صناعات السيارات، والإصلاح وإعادة بناء السفن، والخشب والقطاع المعماري للمظهر الجمالي والحماية من التغييرات المناخية خلال فصول السنة نمتلك مصر كافة المقومات الاقتصادية للنهوض بهذا القطاع الحيوي والتي تتمثل مقومات صناعة هذا القطاع وقطاعاته إنتاجية قادرة على المنافسة بالسوقين المحلي والعالمي، وموقع جغرافي متميز يؤهلنا للتصدير لأسواق خارجية، وكذلك علاقات دولية متميزة وإتفاقيات تجارية مع دول وتكتلات عديدة.

تبلغ تقسيم سوق الدهانات والطلاء والبويات في مصر حسب نوع الراتنج والتكنولوجيا وصناعة المستخدم النهائي، فحسب نوع الراتنج ، يتم تقسيم السوق إلى أكريليك والكيد وبولي يوريثين وإيبوكسي وبوليستر وغيرها ، وعلى أساس التكنولوجيا يتم تقسيم السوق إلى تقنيات تحملها المياه وتحملها المذيبات ، وتقنيات أخرى ، و حسب صناعة المستخدم النهائي يتم تقسيم السوق إلى الصناعات المعمارية والسيارات والخشب والحماية وغيرها من الصناعات المستخدم النهائي.

ويعد قطاع الدهانات والبويات أحد أهم القطاعات التي تركز عليها استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لجعل مصر محورًا صناعيًا وتصديريًا لصناعة الدهانات والبويات لأسواق الدول العربية وأسواق منطقة الشرق الأوسط وتحسين تنافسية المنتج المصري بالسوق المصري والسوقين الإفريقي والعالمي، وذلك ترامنًا مع المشروعات القومية الكبرى التي أطلقتها الدولة خلال الفترة الماضية، أبرزها العاصمة الإدارية الجديدة ومحور تنمية قناة السويس، بالإضافة إلى مدينة العلمين الجديدة ، وكذلك المبادرة الرئاسية الخاصة بإطلاء واجهات المباني المبنية بالطوب الأحمر كخطوة إيجابية لنشر المظهر الحضاري اللائق، تلك المشروعات والمبادرات التي كانت بمثابة الفرص الواعدة لزيادة الطلب على ذلك القطاع وتكثيف جهود الدولة الرامية إلى الاهتمام بتطويره .

وانطلاقًا من الاهتمام العالمي بالحفاظ على البيئة وتحقيق طموحات الدول في الوصول إلى «صفر انبعاثات كربونية»؛ وتزامنًا مع استضافة مصر لمؤتمر التغير المناخي COP ٢٧ والطلب المتزايد على الطلاءات الصديقة للبيئة، تعتزم مصر دخول مجال صناعة الدهانات «الخضراء» الصديقة للبيئة لأول مرة في تاريخها حيث أن شعبة البويات باتحاد الصناعات قد انتهت من وضع مواصفات لإنتاج دهانات مصرية ذات جودة أوروبية وفقا لرؤية وظروف مصرية كمواصفات لتعزيز من الخضراء ، تأتي هذه المواصفات صديقة للبيئة ، وكذلك قرار انتاج دهانات الحكومة والصناعة بانشاء ما يعرف ببطاقة الأداء البيئي للدهانات التي ستساهم في وضع حدود للحافظة على الصحة العامة لجموع المصريين مع عدم الإخلال بجودة المنتج بحيث يتم إلزام المصنعين والمستوردين لمنتجات الدهانات والورنيشات بنسب الرصاص بحيث لا تزيد في الدهانات الأساسية غير الملونة عن ١٠٠ جزء في المليون كحد أقصى، وفي الدهانات الملونة عن ٥ الاف جزء في المليون كحد أقصى وهذه النسب تتوافق مع النسب العالمية.

نسبة الرصاص في الدهانات.

جدير بالذكر أن السوق المصري يضم عدد كبير من الشركات العاملة في قطاع الدهانات والبويات ، وقد اتجهت العديد من الشركات المصرية العاملة في قطاع الدهانات والبويات في السنوات الأخيرة إلى انتاج وتصدير الدهانات المائية في ظل الاتجاه العالمي نحو المنتجات صديقة البيئة، وقد نجحت المنتجات المصرية في دخول لأسواق جديدة، منها أسواق دول قارة أمريكا الجنوبية، وماليزيا، وعدد من دول وسط وجنوب قارة أفريقيا.

وقد بلغت صادرات مصر من الاحبار والدهانات خلال الـ ٦ أشهر الأولى من ٢٠٢٢ نحو ١٣٥ مليون دولار ومن المتوقع زيادة حجم الصادرات المصرية في هذا القطاع نتيجة الجهود المبذولة في الملف وتشبيك جهود كافة الجهات المعنية بصناعة الدهانات والبويات ومنها شعبة البويات بغرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات التي تسعى لتقديم منتجات منطابقة مع المواصفات القياسية والتصدي لمحاولات الغش التجاري ودراسة تحديات القطاع والعمل على مواجهتها بالإضافة الى التواصل والتعاون مع الشعب و الاتحادات النظيرة اقليميا ودوليا والانضمام الى محافل دولية والقيام ببعثات خارجية وكذلك المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة وهو أحد أذرع الوزارة الرئيسية المعنية بتعزيز صادرات المنتجات المصرية، ويختص بتقديم الخدمات للمصنعين والمصدرين المصريين وذلك من خلال إعداد الاستراتيجيات والخطط والدراسات وتقديم الاستشارات وفتح الأسواق بكافة الطرق التسويقية ويعمل المجلس على تهيئة المناخ المناسب وتوفير عوامل التكامل بين أعضائه لزيادة القدرة التصديرية التنافسية لمنتجات الدهانات والبويات بما يؤهلها لاختراق الأسواق الخارجية وتوجيهها وانتشارها ومضاعفة

للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات المعنى:

شارع امتداد رمسيس -أبراج وزارة المالية برج رقم ٦ -الدور ١١

الصفحة الرسمية على الفيسبوك:

https://www.facebook.com/ChemicalFertilizersExportCouncil/

تليفون: ٠٠٢٢٢٤٢٠٩٢١

البريد الإلكتروني info@cec-eg.com

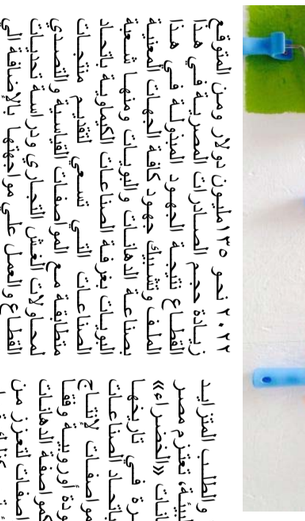

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

MTI_Egypt